

(16)

تقرير معلومات

دور الاتحاد الأوروبي

في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية



إعداد

فهم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دور الاتحاد الأوروبي

في مسار التسوية السلمية
لل قضية الفلسطينية



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

تقرير معلومات
(16)

رئيس التحرير
د. محسن صالح

مدير التحرير
ربيع الدنان

هيئة التحرير

باسم القاسم

حياة الددا

صالح الشناط

محمد جمال

Information Report (16)

The Role of the EU in the Peace Process of the Palestinian Issue

Prepared By:

Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

Managing Editor:

Rabie el-Dannan

جميع الحقوق محفوظة ©

2010 م - 1431 هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-500-91-1

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدججة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 14-5034، بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

مروة غلابيني

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 820434

فهرس المحتويات

5.....	مقدمة
7.....	أولاً: السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية:
7.....	1. نشأة الاتحاد الأوروبي
8.....	2. أوروبا والقضية الفلسطينية
14.....	3. فكرة الشراكة الأورو - متوسطة
	4. السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية ومدى
17.....	ارتباطها بالسياسة الأمريكية
20.....	ثانياً: الإسهامات الأوروبية في عملية التسوية:
20... 2009	1. الدور الأوروبي في عملية التسوية منذ مؤتمر مدريد حتى نهاية سنة 2009
35.....	2. الدعم الاقتصادي الأوروبي للفلسطينيين بعد اتفاقات أوسلو
37.....	3. التمثيل الأوروبي في اللجنة الرباعية
42.....	4. قوة المراقبة الأوروبية التي تعرف باسم الوجود الدولي المؤقت في الخليل
46.....	ثالثاً: مواقف الاتحاد الأوروبي من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية وحكومة حماس
46.....	1. مقدمة عن تعامل الاتحاد الأوروبي مع حركات المقاومة الفلسطينية
49..... 2006	2. موقف الاتحاد الأوروبي من نتائج الانتخابات الفلسطينية في سنة 2006
50.....	3. موقف الاتحاد الأوروبي من الحصار على غزة
53.....	4. إدارة معبر رفح بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة
	5. موقف الاتحاد الأوروبي من العدوان الإسرائيلي على
57.....	قطاع غزة 2008/12/27-2009/1/18
60.....	خاتمة



مقدمة

قبل أكثر من خمسين عاماً، بدأت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، في تنفيذ شراكة فريدة من نوعها حينما وقعت في آذار/ مارس 1957 معاهدات روما، واضعة بذلك حجر الأساس لتكوين الاتحاد الأوروبي. وجاءت هذه الخطوة بعد أن أدركت أوروبا أفعال نجم إمبراطورياتها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد إلى اللاعب رقم واحد على مسرح السياسة الدولية.

وعلى الرغم من بعض التعارضات الجدّية الأوروبية - الأمريكية حول كيفية إدارة المواقف السياسية في الشرق الأوسط عموماً وفي فلسطين خصوصاً، اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في منطقة الشرق الأوسط بمنطق رد الفعل؛ سواء على الأحداث، أو المبادرات والحلول الأمريكية. لذلك لم ينظر الاتحاد قط لسياسته تجاه القضية الفلسطينية كسياسة مستقلة بذاتها، بل كان يتم النظر إليها بوصفها جزءاً من سياسة أشمل وأكبر قد تتسع لتشمل المنطقة العربية، أو الشرق الأوسط بشكل عام.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع اختار قسم الأرشيف المعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات أن يتناول في التقرير السادس عشر من سلسلة تقارير المعلومات دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. ويسلط هذا التقرير الضوء على الأحداث والتطورات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي أسهمت في بلورة فكرة إنشاء الإتحاد الأوروبي، والمواقف الأوروبية من القضية الفلسطينية منذ سنة 1917، واختلافها في التأثير على القضية الفلسطينية، وفكرة الشراكة الأورو-متوسطة، والدافع إلى ذلك.



ويعرج على السياسة الأوروبية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، ومدى ارتباطها بالسياسة الأمريكية، والمصالح الأوروبية من العملية السلمية في الشرق الأوسط، ومن ثم يعرض التقرير الإسهامات الأوروبية في عملية التسوية منذ مؤتمر مدريد للسلام Madrid Conference سنة 1991 حتى نهاية سنة 2009، ويتحدث التقرير عن مواقف الاتحاد الأوروبي من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية، ومن الانتخابات الفلسطينية سنة 2006 التي فازت فيها حركة حماس. كما يبين موقف الاتحاد الأوروبي من الحصار على غزة، ومن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة
2009/1/18-2008/12/27.



أولاً: السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية

1. نشأة الاتحاد الأوروبي:

أسهمت أحداث وتطورات عديدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، في بلورة فكرة إنشاء الاتحاد الأوروبي، ففي 5/6/1947 اقترح الجنرال الأمريكي جورج مارشال George Marshall مساعدة أمريكية قيمتها ثلاثة مليارات دولار لدول القارة الأوروبية التي دُمرت بعد الحرب العالمية الثانية¹. ولتسهيل إدارتها أسست اتفاقية باريس في 6/4/1948 المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي Organisation for European Economic Co-operation (OEEC)²، التي أصبحت في سنة 1961 منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)³.

وبعد سنة أنشئ مجلس أوروبا، وكان هذا المجلس يطمح إلى التعاون في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية. إلا أن رجالاً سياسيين مثل روبرت شومان Robert Schuman، وكونراد أدينار Konrad Adenauer، وألسيد دو غاسيري Alcide De Gasperi كانوا يريدون الذهاب إلى أبعد من ذلك في التكامل، ما أدى إلى توقيع معاهدات في 18/4/1951 أنشأت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب The European Coal and Steel Community (ECSC). واستخدمت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، والتي جمعت فرنسا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وإيطاليا، وهولندا، واللوكسمبورغ، وبلجيكا، كمختبر أول للاندماج الأوروبي. ولكن ذلك كان لا يزال بعيداً عن تشكيل مجموعة سياسية حقيقية. وفي 25/3/1957 وقعت دول غربية معاهدات روما التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية⁴.



وما لا شك فيه أن معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تعرف أيضاً باسم اتفاقية أو معاهدة ماسترخت Maastricht Treaty هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي، وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في نهاية الخمسينات. تم الاتفاق على هذه المعاهدة من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماسترخت الهولندية في كانون الأول/ ديسمبر 1991. وتم توقيعها في 1992/2/7 في ماسترخت، ودخلت حيز التنفيذ في 1993/11/1.

أدخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي عدة تغييرات على قوانين المجموعة الأوروبية، التي كانت تشكل نواة الاتحاد الأوروبي. وشكلت أيضاً المعاهدة أساس الدستور الأوروبي، الذي تم الاتفاق عليه لاحقاً في سنة 2004. وحسب البند 47 من المعاهدة، فإن هذا الاتحاد لا يبدل المجموعة الأوروبية، وإنما يكملها. إلى جانب عناصر أخرى، تشكل المجموعات الأوروبية التالية أركان الاتحاد الأوروبي⁵:

- المجموعة الأوروبية.
- سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة.
- التعاون الأمني والقضائي.

ويضم الاتحاد الأوروبي حالياً 27 دولة تغطي مساحة كبيرة من القارة الأوروبية، بحيث يقارب تعداد سكانها نصف مليار نسمة⁶.

2. أوروبا والقضية الفلسطينية؛

على الرغم من أن تاريخ أوروبا حافل بالمواقف التي أثرت على القضية الفلسطينية منذ سنة 1917، إلا أن هذه المواقف تغيرت وتبدلت، واختلفت في درجة تأثيرها على القضية الفلسطينية، مع مرور الزمن إذا أردنا تقسيم هذه المواقف إلى مؤثرة وأخرى مجرد تصريحات سياسية، فإن أوروبا ومن خلال مواقف منفردة لكل دولة كان لها دور فاعل حتى سنة 1948.



بدأ الانحسار الأوروبي من الوطن العربي مع نهاية الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها أوروبا ضعيفة، وتراجع دورها العالمي لمصلحة قوى جديدة. وبدأت أولى مظاهر الانسحاب الأوروبي من الشأن الفلسطيني، حين قررت بريطانيا إنهاء انتدابها ورفعت الأمر للأمم المتحدة لاتخاذ قرار بشأن مستقبل فلسطين سنة 1947، وقررت سحب جنودها سنة 1948⁷. وأخذت أوروبا، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا، تتراجع تدريجياً من مسرح الشرق الأوسط، تاركة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ملء الفراغ. وكانت السياسة الأوروبية الرسمية والشعور الشعبي، بصورة عامة، من سنة 1948 إلى سنة 1967، يميلان إلى الجانب الإسرائيلي إلى حد كبير⁸.

وفي 1971/5/13، تبنى وزراء الخارجية الستة في المجموعة الأوروبية، وثيقة شومان Schuman Document التي تستند إلى قرار الأمم المتحدة 242 الصادر في 1967/11/22، ونقاطه الأساسية هي التالية:

1. انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة في عام 1967.
2. حق اللاجئين العرب في العودة إلى أرضهم أو اختيار التعويض عليهم.
3. إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي حدود "إسرائيل".
4. وجود قوات دولية، باستثناء القوى العظمى الأربع، في المناطق المنزوعة السلاح⁹.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1973 قررت البلدان العربية الأعضاء في الأوبك، خفض إنتاجها من النفط بنسبة 5% شهرياً، وفرض حظر صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا، وهما البلدان اللذان تم اعتبارهما مفرطين في انحيازهما إلى المواقف الإسرائيلية، عندما وقعت الحرب في 1973/10/6 بين العرب و"إسرائيل". لم يقصد العرب المعاقبة، بقدر لفت النظر إلى ضرورة حل الصراع العربي - الإسرائيلي، وهذا ما ظهر في "الإعلان الموجه إلى أوروبا الغربية"، في الجزائر في 1973/11/28، وفي مداخلة الوزراء العرب الأربعة الذين أوفدتهم قمة الجزائر 1973/11/29-26



لتقديم الملف العربي إلى القمة الأوروبية في كوبنهاغن 10-14/12/1973. وكانت أولوية العرب تكمن في ضمان دعم المجموعة الأوروبية لهم في الصراع العربي - الإسرائيلي، بينما كانت البلدان الأوروبية تريد من الحوار أن يضمن لها تزويداً منتظماً بالنفط و”بأسعار معقولة“¹⁰.

إلا أنه وبعد مرور شهر واحد على حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 صدر بيان عن المجموعة الأوروبية ذهب أبعد من ذلك، حيث أشار البيان، وللمرة الأولى، لـ”الحقوق المشروعة للفلسطينيين“؛ وتضمن البيان الأوروبي أربعة مبادئ رئيسية:

- عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة.
- ضرورة وضع حد للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ سنة 1967.
- احترام سيادة كل دول المنطقة واستقلالها، مع حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
- تأكيد مبدأ الاعتراف بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند أي قرار للتسوية¹¹.

إن موقف الاتحاد الأوروبي هنا لا يتقاطع تماماً مع التطلعات العربية والفلسطينية، لكنه يشير إلى اعتماد المجموعة الأوروبية سياسة خاصة، مستقلة نوعاً ما عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد اعتراف جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط في سنة 1974، طالبت في 14/11/1974 بإشراك منظمة التحرير في الحوار الأوروبي - العربي. وعارضت الدول الأوروبية في البداية ذلك، ولكن تسوية دبلن، التي وقعت في 14/2/1975، أوجدت صيغة مفاوضات بين فريقين لا بين دول، بحيث يتاح لمنظمة التحرير الاندماج في الفريق العربي. غير أن الولايات المتحدة عارضت ذلك الشكل من الحوار المباشر بين العرب والأوروبيين، إذ فرضت ألا تكون على علم بذلك فحسب بل أن تستشار أيضاً¹².



تعد المواقف والإعلانات الأوروبية حول المسألة الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي بين سنتي 1973 و 1981 بالعشرات. وأكدت أوروبا بثبات موقفها المتعلق ببعض المواضيع مثل: تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره، والأراضي المحتلة، وعلاقتها مع منظمة التحرير، و"إسرائيل"، ونظام القدس، والمستوطنات، وكيفيات التفاوض العربي - الإسرائيلي، بحيث أصبح الصراع العربي - الإسرائيلي الموضوع الرئيسي للتعاون السياسي الأوروبي. ولكن الممارسة لم تكن مجردة من المصلحة بالنسبة إلى التعاون السياسي الأوروبي، إذ ظهر أن تماسك مواقف مختلف الدول الأعضاء لم يكن هو الذي يؤدي إلى بيانات مشتركة، وإنما على العكس فالبيانات المشتركة هي التي كانت تعزز تماسك المجموعة¹³.

وساءت العلاقات بين "إسرائيل" ومعظم الدول الأوروبية ابتداء من سنة 1973، وفشلت جميع محاولات الدولة العبرية إغفال المسألة الفلسطينية أو التهرب منها. وعادت القضية الفلسطينية إلى جدول الأعمال، بالاستقلال عن الصراع العربي - الإسرائيلي، وسيطرت على أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1974. ودعي ياسر عرفات شخصياً إلى الجمعية العامة في 1974/11/14، وتم التصويت في 1974/11/22 على قرارين تاريخيين: القرار رقم 3236 حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والقرار الثاني رقم 3237 حول إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية وضع المراقب الدائم في الأمم المتحدة. ولم تتوصل الدول الأوروبية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، إلى التفاهم حول المعنى الذي تعطيه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الوارد في بيان بروكسل صادر في 1973/10/6، وصوتت على القرارات في ترتيب مبعثر، إذ أيدت فرنسا وإيرلندا وإيطاليا دعوة منظمة التحرير إلى المشاركة في أعمال الجمعية العامة؛ غير أن ثمان دول أوروبية في المجموعة الاقتصادية صوتت ضد القرار المتعلق بوضع منظمة التحرير كمراقب دائم في الأمم المتحدة، في حين أن فرنسا امتنعت عن التصويت، وصوتت إسبانيا، التي لم تكن عضواً في هذه المجموعة آنذاك، لصالح القرارين¹⁴.



وكان ينبغي الانتظار حتى سنة 1977 لملاحظة تعمق في موقف المجموعة الأوروبية، وقد أثار رؤساء الدول والحكومات في قمة لندن، في 29/6/1977، للمرة الأولى، مفهوم الشعب الفلسطيني وأكدوا قناعتهم بأن حل النزاع في الشرق الأوسط لن يكون ممكناً إلا إذا تجسد في الواقع الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إعطاء هويته الوطنية تجسداً فعلياً، وهو ما يوجب الأخذ بالحسبان ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على وطن¹⁵.

وبعد تعثر المسار الفلسطيني حسب اتفاقيات كامب ديفيد Camp David Accords، وتضخم النشاط الاستيطاني الإسرائيلي حدث تقدم جديد للموقف الدبلوماسي الأوروبي، وذلك حين أصدر المجلس الأوروبي المنعقد في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1980 قراراً نص على ما يلي:

- تجديد الإدانة للاحتلال الإسرائيلي الذي تم سنة 1967.
- الاعتراف الصريح بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته إلى جانب "دولة إسرائيل".
- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، لكن ليس كالممثل الحصري لهذا الأخير¹⁶.

اتسمت الحقبة الممتدة من سنة 1981 إلى سنة 1988 بحزمة وقائع وأحداث أسهمت في بقاء الحوار الأوروبي - العربي، وفي تخفيف التحرك الفاعل للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في السعي لحل الصراع العربي - الإسرائيلي. وزيادة التركيز للاهتمامات الأوروبية على أوروبا نفسها، وكذلك التوسيع الثالث للمجموعة الأوروبية بدخول إسبانيا والبرتغال سنة 1986. وبرزت في هذه الفترة عودة الهيمنة الأمريكية في عهد رونالد ريغان Ronald Reagan على الموقف الأوروبي عموماً. كما أدى وصول فرنسوا ميتران إلى رئاسة السلطة في فرنسا إلى كبح جماح الحوار الأوروبي - العربي؛ حيث تميز الرئيس الفرنسي المعروف بصداقته مع "إسرائيل". ودعمت فرنسا مسار اتفاقية كامب ديفيد، ورفضت الاعتراف بمنظمة التحرير



الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد قال ذلك كلود سيشون Claude Cheysson وزير الخارجية الفرنسي بلا مواربة لفاروق القدومي الذي التقاه في تموز/ يوليو 1981. إلا أن فرنسا لم ترفض فكرة قيام دولة فلسطينية، حيث عبر عن ذلك الرئيس ميتران خلال خطابه في الكنيست في 1982/7/4 قائلاً: "يفترض الحوار أن يتمكن كل فريق من العمل حتى النهاية من أجل حقه، ما يشكل، بالنسبة إلى الفلسطينيين كما إلى غيرهم، إقامة دولة في الوقت المناسب"¹⁷.

وعندما حدث الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 1982/6/6، أدانت المجموعة الأوروبية الاجتياح، وأثارت للمرة الأولى، التهديد بالعقوبات إذا استمرت "إسرائيل" في رفض التقييد بالحلول التي طرحت المجموعة الأوروبية في إعلان بون الذي صدر في 1982/6/9. وعبرت المجموعة الأوروبية عن "الصدمة والاشمئزاز من قتل المدنيين الفلسطينيين في بيروت"، وذلك بعد حدوث مجزرة صبرا وشاتيلا في 1982/9/18-16، وطالبت المجموعة بـ"الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من بيروت الغربية"¹⁸.

وأعلنت المجموعة الأوروبية في شباط/ فبراير 1987 تأييدها عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة، وباشتراك جميع الأطراف المعنية، وطالبت بتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الأراضي المحتلة"¹⁹.

وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في 1987/12/8، أكدت المجموعة الأوروبية في 1987/12/9 على ضرورة التفاوض لإيجاد حل الصراع العربي - الإسرائيلي، وأعلنت في حزيران/ يونيو 1988، أن "الوضع الراهن في الأراضي المحتلة لم يعد محتملاً"²⁰.

كما قامت المجموعة الأوروبية في أيلول/ سبتمبر 1988 بدعوة ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لإجراء مباحثات، وإلقاء خطاب أمام البرلمان الأوروبي في مدينة ستراسبورغ الفرنسية²¹.



وبقيت منظمة التحرير غير معترف بها من المجموعة الأوروبية كمثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني، حتى تاريخ إعلان ياسر عرفات، في 15/11/1988، أمام المجلس الوطني الفلسطيني الـ 19 المجتمع في الجزائر الموافقة على قرار تقسيم فلسطين رقم 181 الصادر سنة 1947 والموافقة على قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرار 242 الذي يتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين، كما تضمن إعلان "إقامة الدولة الفلسطينية على أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس المقدسة"، حيث ردت المجموعة الأوروبية على هذا الإعلان بإعلان بروكسل في 21/11/1988، جاء فيه إن المجموعة تعلق "أهمية خاصة على القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، التي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية والتي تتضمن خطوات إيجابية نحو تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي - العربي"²².

وحفلت الستة أشهر الأولى من سنة 1989 باحتجاجات أوروبية عديدة لدى السلطات الإسرائيلية على سياستها القمعية ضد الانتفاضة الفلسطينية. وبعدها أعلنت الولايات المتحدة فتح حوار له دلالاته مع منظمة التحرير، اغتنمت المجموعة الأوروبية مناسبة قمة مدريد لإصدار إعلان طويل في 27/6/1989 يذكر بموقفها التقليدي ويطلق "نداء ملحاً إلى السلطات الإسرائيلية لوضع حد للتدابير القمعية، وتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم 605 و607 و608، واحترام أحكام اتفاقية جنيف" وإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة. ورأت المجموعة الأوروبية للمرة الأولى، أن منظمة التحرير يجب أن تدعى إلى مسار السلام، وأن تشارك فيه²³.

3. فكرة الشراكة الأوروبية-متوسطة:

أدركت الدول أوروبا أن أمنها لم يعد مقتصرًا على بعده الداخلي، كما لم يعد يقتصر على الحدود الجغرافية بين بلدين أو بلدان متجاورة، بل أصبح مفهوماً يتسع ليشمل مجمل المحيط الـ "جيوسياسية" (الجيو بوليتيك)، ما يعني أن عدم استقرار الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي سوف تنعكس آثاره السلبية بشكل واضح ومباشر عليها.



وأدركت كذلك أن مصالحها باتت مختلفة مع المصالح الأمريكية في المنطقة العربية المطلة على البحر المتوسط، وتؤكد هذا الاختلاف من خلال التهميش الذي قصده الولايات المتحدة الأمريكية للدور الأوروبي في مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991²⁴.

ونتيجة للتهميش الأمريكي لدور الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية في الشرق الأوسط، بدأ البحث في بروكسل، مقر المفوضية الأوروبية، عن صيغة جديدة للعلاقات بين أوروبا وجنوب المتوسط على ضوء المتغيرات العالمية الحاصلة. واحتل مفهوم المتوسطة مكانة مهمة في الخطاب الأوروبي ومجمل هذه النشاطات. وأصدرت المفوضية الأوروبية دراسة في أيلول/ سبتمبر 1993 بعنوان "العلاقات المستقبلية والتعاون بين الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط"؛ هدفت الدراسة إلى بحث الاحتمالات بعيدة المدى في اشتراك مصر، وسورية، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، و"إسرائيل"، في عملية تكامل إقليمي تؤيدها المجموعة الأوروبية، وتهدف إلى دعم التسوية السلمية في المنطقة²⁵.

وبعدها سلمت المفوضية الأوروبية البرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي دراسة جديدة "حول تنفيذ التعاون المالي والتقني مع الدول المتوسطة غير الأعضاء، وحول التعاون المالي مع تلك الدول كمجموعة". وفي آذار/ مارس 1995 قدمت المفوضية دراسة أخرى بعنوان "تقوية السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي: إقامة شراكة أوروبية متوسطة"²⁶.

وتجسدت فكرة الشراكة الأورو-متوسطة في مشروع متكامل عبّر عنه مؤتمر برشلونة الذي عقد في 28/11/1995²⁷، والمكمل بمؤتمر ملاحق له هو مؤتمر أروميدي Euromed Conference المنعقد في 10/12/1995، حيث شاركت فيه ألف مؤسسة ومنظمة اجتماعية من 38 بلداً، تمثل الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. أما نتائج المؤتمرين فكانت إقامة شراكة شاملة، من خلال تعزيز الحوار السياسي، وإرسائه على دعائم منتظمة، ومن خلال تطوير التعاون الاقتصادي والمالي،



والتركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وهي الجوانب الثلاثة التي تقوم عليها الشراكة الأوروبية المتوسطة²⁸.

وسعى الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأورو-متوسطة، إلى دمج "إسرائيل" في محيطها، بحيث تندمج مطمئنة إلى هوية نصف شرق أوسطية ونصف أوروبية. كما تحقق أوروبا، وخصوصاً فرنسا وألمانيا، رغبتها في إضعاف وجود الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وفي إبقائها بمنأى عن آثارها الاقتصادية والثقافية والعسكرية وبالتالي السياسية²⁹.

وتضمن اتفاق الشراكة المقترحة في مؤتمر برشلونة إجراء مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة لعقد اتفاقات شراكة أو اتحادات جمركية، حيث جرى توقيع اتفاقية مع "إسرائيل" في 20/11/1995³⁰، ومع منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السلطة الفلسطينية في 24/2/1997³¹.

وتنتج عن اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطة، زيادة الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للقضية الفلسطينية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، حيث كانت السلطة الفلسطينية أحد أطراف الاتفاقية، وبالتالي أدى ذلك إلى اعتراف الاتحاد بحق الفلسطينيين بأن يكون لهم كيان مستقل، له شرعية التوقيع على الاتفاقيات التي تدعم قضاياهم، وتجعل منهم دولة شرق أوسطية على اتصال بالمنظومة الأوروبية³².

إضافة إلى ذلك، تعززت تأثيرات دول الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، حيث شكل مؤتمر برشلونة دعماً جديداً لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأثبت مؤتمر برشلونة قدرة الاتحاد الأوروبي على جمع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي في مؤتمر إقليمي واحد، دون استخدام دبلوماسية القوة التي تكثرت من استخدامهما الولايات المتحدة الأمريكية³³.

وعقدت مؤتمرات أخرى للشراكة الأورو-متوسطة في مالطا في 15-16/4/1997، وشتوتغارت في 15-16/4/1999، ومرسيليا في 15-16/11/2000، وبروكسل



في 5-6/11/2001، وفالنسيا في 22-23/4/2002، وكريت في 26-27/5/2003، ونابولي في 2-3/12/2003، ودبلن في 5-6/5/2004، ولاهاي في 29-30/11/2004، وفي لوكسمبورغ في 30/5/2005، والرباط والصخيرات في 19-20/6/2005، وبرشلونة في 27-28/11/2005، وتونس في 25-26/6/2006، وتامبيري الفنلندية في 27-28/11/2006، وفي القاهرة في 20/11/2006 و 22/6/2007، وبروكسل في 27/6/2007، وبورتو في 15/9/2007، ولشبونة في 5-6/11/2007، والقاهرة في 26-27/2/2008، وفاس في 2-3/4/2008، وأثينا في 29-30/5/2008، ومرسيليا في 2/7/2008، ونيس الفرنسية في 5-6/11/2008، ومراكش في 9-10/11/2008، وبروكسل في 7/7/2009، وبروكسل في 9/12/2009³⁴.

إن مخاطر مشروع الأورو-متوسطة على الأمن القومي العربي تبدو جلية، من خلال تعامل الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية كل على حدة، وتقطع أوصال الوطن العربي الواحد، وتكون "إسرائيل" صاحبة الامتياز والقادرة على فرض الشروط التي تماشى مع سياستها. فالسياسة الأوروبية لا تختلف عن السياسة الأمريكية من حيث النفعية والتحيز لـ "إسرائيل" وازدواجية المعايير. فاستبعاد ليبيا، وهي دولة متاخمة للبحر المتوسط، وضم الأردن وهي دولة غير متوسطة إلى النظام الإقليمي لدليل قاطع على أن تحديات كبيرة تواجه مستقبل الأمن القومي العربي³⁵.

4. السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية ومدى ارتباطها بالسياسة الأمريكية:

شهدت مواقف دول الاتحاد الأوروبي تنوعاً تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وتمثل هذا التنوع بوجود تيار يتطلع إلى لعب دور أوروبي مباشر وأكثر فاعلية في العملية السلمية، ووجود تيار يرغب بأداء دور أوروبي شرط ألا يزيد سقفه عن أية خطوط حمراء مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى وجود تيار يفضل المراهنة كلياً على الدور الأمريكي، ويكتفي بالدور الداعم للوسيط الأمريكي.



أمام هذه التيارات المختلفة، حول الدور السياسي لدول الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، ازدادت القيود المفروضة على التدخل الأوروبي في عملية الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى درجة وصل فيه الخلاف إلى المفوضية الأوروبية، حيث اعتبر ليون بريتان Leon Brittan، مفوض التجارة في المفوضية "أن الوقت لم يحن بعد لقيام أوروبا بدور وساطة في عملية السلام في الشرق الأوسط"، الأمر الذي أدى إلى رد فعل قوي من قبل فرنسا على هذا التصريح³⁶.

يدرك الاتحاد الأوروبي أن تعثر العملية السلمية في الشرق الأوسط يؤثر سلباً في المصالح الأوروبية، وأكدت قمة الاتحاد الأوروبي في فلورنسا، في 22/6/1996، على هذا التأثير³⁷. ثم وجد مؤتمر مالطا في نيسان/ أبريل 1997 المتوسطي الأوروبي أن العقبة أمام "إعلان برشلونة"، أو تنفيذ المشروع المتوسطي، هي تعثر مفاوضات التسوية بين العرب و"إسرائيل". هذا ما يفسر إقدام الاتحاد الأوروبي على تمويل صيغة الحكم الذاتي الفلسطيني، والوعد بالمساهمة في تمويل مشاريع السلام العربية - الإسرائيلية، مما دفع عدداً من السياسيين الأوروبيين للبحث عن الثمن السياسي الذي سيحصل عليه الاتحاد الأوروبي من جرّاء هذا الدعم المالي، وألا تبقى السياسية محصورة في الإدارة الأمريكية. وبصورة عامة يمكن ملاحظة اقتراب المواقف الأوروبية من المواقف العربية المتعلقة بالتسوية والمستندة إلى مرجعية مدريد مقارنة بالموقف الأمريكي المؤيد لـ"إسرائيل"³⁸.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عاملاً شديداً التأثير في تحديد الموقف الأوروبي من الصراع العربي - الإسرائيلي لسببين: حجم المصالح الاستراتيجية المشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، من ناحية، والعلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بـ"إسرائيل"، من ناحية أخرى. فقد حرص الموقف الأوروبي على التحصن وراء الخطوط التي يرى أن تجاوزها يلحق الضرر بعلاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في إطار إدراكه لثلاث حقائق جوهرية في الصراع:



أولها: أن "إسرائيل" باتت أقرب إلى "قضية داخلية" أمريكية، وبالتالي فمن الممكن تفسير المواقف الأوروبية التي تعتبرها "إسرائيل" غير ودية تجاهها وكأنها مواقف موجهة ضد الولايات المتحدة.

ثانيها: أن نفوذ اللوبي الصهيوني على عملية صنع القرار الأمريكي وصل إلى درجة مخيفة تجعل البعض يتصور أحياناً وكأن السياسة الإسرائيلية هي التي تقود السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثها: أن مصالح مشروع اليمين الأمريكي المحافظ للهيمنة على العالم، خاصة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، تكاد تتطابق كلية مع مصالح مشروع اليمين الإسرائيلي للهيمنة على المنطقة، مما يعطي العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية زخماً غير مسبوق. ولأن الولايات المتحدة تسعى في المرحلة الراهنة أكثر من أي وقت مضى للانفراد بالهيمنة على العالم، ولأن "إسرائيل" ليست لديها أدنى ثقة في السياسات الأوروبية، فقد برز في هذا السياق، تطابق أمريكي - إسرائيلي كامل لتهميش الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي الصراع العربي - الإسرائيلي على وجه الخصوص³⁹.



ثانياً: الإسهامات الأوروبية في عملية التسوية

لعبت دول الاتحاد الأوروبي دوراً داعماً لعملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وذلك على الرغم من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مسار المفاوضات؛ وطغت المساعدات المالية التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية على دورها السياسي، الذي ظل محدوداً وهامشياً.

ومع انتهاء حرب الخليج الثانية في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية عن بدء مشروع كبير يرمي إلى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، والبحث عن طرق لحل القضية الفلسطينية، وذلك من خلال مفاوضات ثنائية وجماعية تمهد لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، فكانت فكرة عقد مؤتمر جامع للسلام يعقد في إحدى العواصم الأوروبية، ونتيجة لذلك كان مؤتمر مدريد في سنة 1991. ومنذ ذلك التاريخ كان الاتحاد الأوروبي الحاضر الدائم على مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، سواء بمشاركته كاتحاد، أو من خلال الدول الأعضاء.

1. الدور الأوروبي في عملية التسوية منذ مؤتمر مدريد حتى نهاية سنة 2009:

على الرغم من أن مشاركة الدول الأوروبية في مؤتمر مدريد لم تكن فعالة، إلا أنها اعتبرت انعقاده في عاصمة أوروبية بمثابة تحول مهم في الدور الذي تطمح بأن تلعبه في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتراجعاً عن الموقف الإسرائيلي السابق الراض أي دور لأوروبا في المنطقة⁴⁰. إذ أعلنت "إسرائيل"، في البداية، رفضها أن ينعقد مؤتمر السلام في عاصمة أوروبية. وقبلت ترشيح مدريد، لأن إسبانيا الاشتراكية قطعت مع سياسة فرانكو العربية، واعترفت بـ"إسرائيل" في سنة 1986⁴¹.

غير أن النظام العالمي الجديد، الذي نتج عن حرب الخليج الثانية، كرس زعامة الولايات المتحدة، وأكد تفتت الاتحاد السوفيتي، وهمش أوروبا كقوة وسيطة كامنة.



ولذلك فقد كان الدور الأوروبي في مؤتمر مدريد دوراً شكلياً، حيث حضرت أوروبا في قاعة المؤتمر كأى وفد آخر مدعو⁴². وأصبحت الولايات المتحدة الراعية لمحادثات التسوية والتوقيع عليها، إذ تم التوقيع على اتفاقات أوسلو Oslo Agreements في واشنطن في 1993/9/12، حيث تراجعت أوروبا إلى المقعد الخلفي في هذه المحادثات، ولم تسهم إلا في المباحثات المتعددة الأطراف من خلال لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل، والتي عقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية⁴³.

وأكدت المجموعة الأوروبية خلال كلمتها في افتتاح مؤتمر مدريد، التي ألقاها نيابة عن المجموعة هانس فان دان بروك Hans van den Broek، وزير خارجية هولندا، اهتمامها ومشاركتها في إنجاح المفاوضات في مختلف مراحلها. وأكدت المجموعة الأوروبية التزامها بمبدأ "الأرض مقابل السلام"، كما التزمت بنهج المفاوضات المباشرة على أساس القرارين 242 و338 في مسار مزدوج بين الفلسطينيين والإسرائيليين من جهة، وبين العرب و"إسرائيل" من جهة أخرى⁴⁴.

كما دعمت المجموعة الأوروبية مسار السلام في الشرق الأوسط، ودعت إلى تلبية الحاجات الأكثر إلحاحاً للفلسطينيين لينجحوا في سيرهم نحو الحكم الذاتي، وأكدت المجموعة على ضرورة أن تجني "إسرائيل" وبلدان المشرق منافع إيجابية وملموسة من سير عملية السلام⁴⁵.

واستفادت الدول الأوروبية من توقيع اتفاقات أوسلو في أكثر من مجال، منها قيام الاتحاد الأوروبي بتمويل العملية السلمية، من خلال تقديمه للدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، حيث أشار المجلس الأوروبي المجتمع في كورفو اليونانية في تقريره لسنة 1995 إلى أن الاتحاد الأوروبي أصبح أول كتلة ممولة لعملية السلام من خلال دعمها للسلطة الفلسطينية. وعزز الاتحاد الأوروبي علاقات التعاون مع "إسرائيل" لتصل إلى توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بينهما. كما ساعد



توقيع اتفاقات أوسلو الاتحاد الأوروبي على إعداد مبادرته المتوسطة، لخلق تكامل اقتصادي بين دول جنوب المتوسط بما فيها "إسرائيل"، حيث كان ذلك متعذراً قبل توقيع اتفاقات أوسلو⁴⁶.

بعد مذبحه الحرم الإبراهيمي في الخليل سنة 1994 صوتت الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن الدولي لصالح قرار رقم 904 في آذار/ مارس 1994 الذي اعتبر شرقي القدس أراض فلسطينية محتلة. كما قاطعت الدول الأوروبية في سنة 1995 احتفال "إسرائيل" بذكرى الألفية الثالثة للقدس، وأصدرت بياناً يوضح سبب المقاطعة، حيث رأت في الاحتفال تجاهلاً للمصالح الإسلامية والمسيحية في المدينة، ويسبق تحديد وضع القدس قبل التفاوض⁴⁷.

واستمر الدور الأوروبي محدوداً، حتى تاريخ طرح فكرة الشراكة الأورو-متوسطة، التي جاءت بمبادرة أوروبية، وذلك بدافع المصالح التي أملت على أوروبا ضرورة البدء بالحوار من أجل الاستقرار السياسي والأمني؛ ذلك أن السلام في حوض المتوسط لا يمكن فصله عن السلام في الشرق الأوسط⁴⁸.

وأعطت الشراكة الأورو-متوسطة دفعة للدور الأوروبي في دعم مسيرة السلام وتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، ومحاولة ترويض الموقف الإسرائيلي المناهض لأي دور أوروبي، وتمثل ذلك في موافقة "إسرائيل" وللمرة الأولى على تعيين ممثل للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، بهدف أوروبي واضح وهو الرغبة الكبيرة "للعب دور مؤثر في السياسات العالمية"، ذات الأهمية للاتحاد، وبخاصة في موضوع العملية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي⁴⁹.

في أعقاب وصول بنيامين نتنياهو للحكم في "إسرائيل" سنة 1996، نشطت الدبلوماسية الأوروبية لإنقاذ عملية السلام بعدما شعرت أن المفاوضات السلمية في خطر، وعبر عن ذلك وزير الخارجية البريطاني مالكوم ريفكند Malcolm Rifkind الذي صرح قائلاً: "إنه يجب عدم السماح لعملية السلام في الشرق الأوسط بالفشل.



إن وصول حكومة إسرائيلية جديدة يطرح تحدياً جاداً. إن لغة الحكومة الجديدة قوية: لا اتفاق حول الجولان أو القدس، لا نقاش حول الدولة الفلسطينية، أو توسيع المستوطنات“. وأكد أن استمرار الموقف الإسرائيلي على ذلك النحو، يجعل من الصعب جداً العودة إلى المفاوضات⁵⁰.

ولكن الاتحاد الأوروبي أكد خلال انعقاد قمته في مدينة فلورنسا الإيطالية في 1996/6/22 على وجوب دعم السلام العادل والدائم، خاصة بما يتعلق ”بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم“ ومبدأ ”الأرض مقابل السلام، مع كل ما يترتب على ذلك“⁵¹. وأصبح البيان الصادر عن قمة فلورنسا هو المحطة الرئيسة في انطلاق الدور الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط، والمرجعية السياسية التي يستند عليها لاحقاً⁵². وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أكد البيان على:

- أ. أن السلام في الشرق الأوسط هو مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي.
- ب. أن عملية السلام هي الطريق الوحيد لأمن ”إسرائيل“ والفلسطينيين والدول المجاورة، وسلامتهم.
- ج. ضرورة احترام الاتفاقيات الموقعة وتنفيذها.
- د. أن المفاوضات الناجحة يجب أن تستند على قرارات مجلس الأمن أرقام 242 و338 و425، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.
- هـ. أن الإغلاق الذي تفرضه ”إسرائيل“ على الضفة الغربية وقطاع غزة له نتائج خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني⁵³.

ولقي البيان الأوروبي ترحيباً من الدول العربية، في حين كان رد الفعل الإسرائيلي غاضباً، واتسم الموقف الأمريكي بعدم الارتياح، وذلك خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الدور الأوروبي في العملية السلمية، وتحويله إلى شريك، وخاصة بعد أن قام مجلس الوزراء الأوروبي بإصدار بيان في أيلول/ سبتمبر 1996 اتسم بلهجة حازمة

حيث طالب "إسرائيل" بتنفيذ كافة التزاماتها، وأكد على أن شرقي القدس ليست تحت السيادة الإسرائيلية، وتقع ضمن القرار رقم 242، وبالتالي هي جزء من الأراضي المحتلة عام 1967. وأشار البيان إلى استعداد دول الاتحاد الأوروبي للعب دور نشط لاستئناف المفاوضات، يكون منسجماً مع إسهامها الاقتصادي والمالي الرئيس في العملية السلمية⁵⁴.

كما شكّل قيام الاتحاد الأوروبي في 1996/10/28 بتعيين ميغيل أنخل موراتينوس Miguel Ángel Moratinos مبعوثاً أوروبياً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط، عاملاً جديداً لتعميق الدور الأوروبي في العملية السلمية. وكانت أهم المهام التي حددها الاتحاد الأوروبي لموراتينوس هي العمل مع الأطراف المعنيين كافة لدعم العملية السلام، ومراقبة مفاوضات السلام، والاستعداد لتقديم المشورة، والتوسط إذا طلب الأطراف المعنيون ذلك، والمساهمة عند الطلب في تنفيذ الاتفاقات التي تمّ التوصل إليها بين الأطراف، والتدخل دبلوماسياً مع هذه الأطراف في حال حصول عدم تنفيذ لبنود هذه الاتفاقات، ومراقبة الأفعال التي تؤثر سلباً على نتائج مفاوضات الوضع النهائي⁵⁵.

وقام الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 بجولة في الشرق الأوسط، حدد فيها طموحات فرنسا والاتحاد الأوروبي في المنطقة، حيث ركز في خطاب ألقاه في سورية على ثلاث نقاط هامة هي⁵⁶:

- أ. أنه لن يكون هناك سلام من دون انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة بما في ذلك شرقي القدس والجولان.
- ب. العمل على إقامة دولة فلسطينية.
- ج. على أوروبا أن تطالب بالشراكة في رعاية مسار السلام مع الولايات المتحدة.

وأكد شيراك على هذه النقاط في 1996/10/21 خلال تصريح له في حيفا أمام طلاب جامعة التخنيون Technion-Israel Institute of Technology بقوله: "إن



دولة فلسطينية معترفاً بها تقدم لإسرائيل شريكاً حقيقياً. فهذه الدولة وحدها جدية باتخاذ التعهدات الضرورية لأمنها والوفاء بها⁵⁷.

رحب الاتحاد الأوروبي باتفاق الخليل الذي تم التوصل إليه في نيسان/أبريل 1997، على الرغم من الأخطار التي يخفيها هذا الاتفاق، لأنه يتيح لـ"إسرائيل" الاحتفاظ بـ 20% من المدينة لتأمين حماية أربعمائة مستوطن يهودي يعيشون داخلها، وسط 120 ألف فلسطيني، وأرسل الاتحاد الأوروبي وحدة مراقبين غير مسلحين للمدينة لمراقبة سير الانسحاب الإسرائيلي⁵⁸.

وفي 1997/2/24 تمّ التوقيع على اتفاق المشاركة الإنابية بين منظمة التحرير الفلسطينية والمجموعة الأوروبية في بروكسل، للعمل لصالح السلطة الفلسطينية. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول تموز/يوليو 1997. ويحوي مضمون الاتفاق 69 مادة وتنص على تحرير المبادلات، وإقامة منطقة تبادل حرة بعد فترة انتقالية يجب ألا تتجاوز 2001/12/31. وبمقتضى المادة 49 المتعلقة بالتعاون الإقليمي "يتعهد الفريقان بدعم مسار السلام في الشرق الأوسط، لقناعتهم بأن السلام يجب أن يتعزز عبر التعاون الإقليمي"⁵⁹.

دعا المجلس الأوروبي الذي عقد في لوكسمبورج في 1997/12/13-12 إلى تجنب أي عمل أحادي الجانب بقضايا الاستيطان والقدس، وذكر المجلس الأوروبي الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بعزم الاتحاد الأوروبي على:

مكافحة الإرهاب أينما كان، وأياً كانت الدوافع، ويشدد في هذا السياق أيضاً على أهمية التعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين في مادة الأمن. ويجب أن يكون هذا التعاون معزماً مع وجوب تجنب قطعه بأي ثمن. وذكر أيضاً باقتراح الاتحاد الأوروبي إنشاء لجنة أمن دائمة، ما يتيح إضفاء الصفة المؤسسية على التعاون في مادة الأمن، وكذلك ببرنامجه لمساعدة السلطة الفلسطينية في مكافحة الإرهاب⁶⁰.



ولتحقيق هذا الهدف وقع الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في 1998/4/20 على اتفاقية للتعاون الأمني المشترك بين الطرفين، فشكلت لجنة أمنية لهذا الغرض، تتكون من المستشار الأمني للمبعوث الأوروبي الخاص بعملية السلام، ورئيس الأمن الوقائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجتمع بشكل دوري، وفي الحالات الطارئة بناء على طلب أحد الطرفين⁶¹.

ونتيجة للضغوط الكبيرة من البلدان الأوروبية والعربية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحريك مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، من خلال المفاوضات التي عقدتها في واي ريفر بلانتيشن Wye River Plantation خلال الفترة الممتدة ما بين 1998/10/23-15. غير أن مضمون مذكرة واي رفر Wye River Memorandum، الصادرة عن محادثات واي بلانتيشن، والتي وقعها ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، وبنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، في 1998/10/23 كان واضحاً فيها غياب ذكر دور الاتحاد الأوروبي في المفاوضات، إذ لم يوت على ذكرها مرة واحدة في نص المذكرة، في حين أن ذكر الولايات المتحدة الأمريكية ورد أربع عشرة مرة⁶².

غير أن الرئيس عرفات حرص منذ 1998/10/24، أي بعد يوم من توقيع اتفاق واي ريفر، على أن يقدم عرضاً كاملاً ومفصلاً لمفاوضات واي بلانتيشن إلى رؤساء الدول والحكومات الأوروبية المجتمعين في مدينة بورتسشاش النمساوية⁶³.

وفي اجتماع للمجلس الأوروبي في برلين في 1999/3/26-24 أكدت دول الاتحاد الأوروبي اقتناعها بأن إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، وديموقراطية، ومسالمة، وقادرة على البقاء "هو أفضل ضمان لأمن إسرائيل، ولقبول إسرائيل كشريك في المنطقة على قدم المساواة"⁶⁴. وأكد المجلس الأوروبي على "الحق الدائم ومن دون تقييد للفلسطينيين في تقرير مصيرهم"⁶⁵.

وعند زيارة أرييل شارون Ariel Sharon المسجد الأقصى، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 2000/9/28 أصدر الاتحاد الأوروبي بيانين في 1 و2000/10/2،



أكد في البيان الأول على ”أن هذه الأحداث تظهر كم يمكن أن يؤدي الاستفزاز في ظروف متوترة إلى نتائج مأساوية“، وأعرب عن قلقه من تواصل الأعمال الدامية، وطالب طرفي النزاع بالعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي البيان الثاني دعم الاتحاد تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الأحداث الجارية. وأدانت أوروبا سلوك شارون الاستفزازي، ولكنها لم تدين الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني الأعزل، ولم تتجرأ على وصف هذه الاعتداءات بأنها عقاب جماعي، وانتهاك للقانون الدولي. وأصدرت الرئاسة الأوروبية في 2000/10/13 بياناً أعلنت فيه ”عن الحزن الشديد إزاء العنف المستمر“⁶⁶.

وقدم المبعوث الأوروبي للسلام ميغيل أنخل موراتينوس وطاقمه وثيقة غير رسمية لحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد تشاور الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين تواجدا في طابا في كانون الثاني/يناير 2001. وكانت هذه الوثيقة انعكاساً لخريطة اقترحها الإسرائيليون في بداية محادثات كامب ديفيد، والتي دعت إلى إقامة دولة فلسطينية على 87% من الضفة الغربية، في حين ترى الخطة التي قدمها موراتينوس الدولة الفلسطينية على 83% من أراضي الضفة الغربية، وتكون حدود الدولة الفلسطينية وفق ”قرار مجلس الأمن 242“⁶⁷.

وبعد فوز شارون في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في شباط/فبراير 2001، وبعدها جمدت الإدارة الأمريكية أي دور للوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد وصول جورج بوش الابن George W. Bush للرئاسة، توجه العديد من المسؤولين في الاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط لمناقشة سبل تهدئة الصراع الدائر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ففي آذار/مارس 2001 توجه وفد أوروبي رفيع المستوى، ضم المبعوث الأوروبي الخاص للسلام في الشرق الأوسط ميغيل أنخل موراتينوس، ومفوض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي كريس باتن Chris Patten، ووزيرة خارجية السويد آنا ليند Anna Lindh، التي كانت بلادها ترأس الاتحاد الأوروبي، فالتقى الوفد شارون والرئيس عرفات، وصرح



بأن "الاتحاد سوف يبذل ما في قدرته لدفع عملية السلام إلى الأمام"، وطالب "إسرائيل" بتحويل أموال الضرائب المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية⁶⁸.

وعقب الهجوم الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية في نهاية آذار/ مارس 2002، وإعادة احتلالها للضفة الغربية، وحصارها للرئيس عرفات في مقر إقامته في مبنى المقاطعة في رام الله، استدعت إسبانيا التي كانت تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي سفير "إسرائيل" في مدريد، وطالبت بانسحاب "إسرائيل" من المدن الفلسطينية ورفع الحصار عن الرئيس عرفات. وأعلن خافيير سولانا Javier Solana الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد طالب "إسرائيل" بالالتزام بأسرع وقت ممكن بقرار مجلس الأمن رقم 1402، والذي يدعو "إسرائيل" لانسحاب من الأراضي التي أعادت احتلالها، وأضاف سولانا قائلاً: "لا يسعنا الخلط بين محاربة الإرهاب وتدمير السلطة الفلسطينية. حل الصراع لن يكون حلاً عسكرياً"⁶⁹.

وفي 2002/7/27 وقع سري نسيبة، مسؤول ملف القدس في منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس جامعة القدس الفلسطينية، مع عامي أيالون Ami Ayalon، الرئيس السابق لجهاز الشاباك والقيادي في حزب العمل، خطة أيالون - نسيبة Nusseibeh - Ayalon Plan، والتي نصت على اعتبار الدولة الفلسطينية هي مأوى اللاجئين والشتات الفلسطيني، وعلى تشكيل الصندوق الدولي، وعلى منح التعويض لتحسين وضع اللاجئين الساعين إلى البقاء في الدولة التي يعيشون فيها، أو الساعين إلى الهجرة إلى دولة ثالثة⁷⁰. ورعى توقيع الوثيقة خافيير سولانا ممثلاً للاتحاد الأوروبي، وموراتينوس، وجورج باباندريو George Papandreou وزير خارجية اليونان. وعلق موراتينوس على الخطة قائلاً:

إن موضوع حق العودة للفلسطينيين لم يعد مدرجاً على جدول الأعمال ولم يعد جزءاً من النقاش العام. وإن هناك تفهماً أن حق العودة يشكل تهديداً

للطابع اليهودي لدولة إسرائيل. وأنها معركة انتصرت فيها إسرائيل. وكان مؤتمر قمة بيروت العربية بمثابة دليل على ذلك إذ تبنت الدول العربية الأفكار السعودية وقالت إن الحل يجب أن يكون مقبولاً من إسرائيل⁷¹.

وخلال قمة أوروبية عُقدت في مدينة بروكسل البلجيكية دعت الدول الأوروبية في بيان صدر عنها في 2003/3/21 كلاً من "إسرائيل" والفلسطينيين إلى التحلي بـ"أكبر قدر من الاعتدال"، حيث ازدادت ضرورة التوصل إلى حل في الشرق الأوسط إلحاحاً مع اندلاع حرب العراق، بحسب ما جاء في نص مشروع البيان الختامي. ورأت الدول أن الوقت حان لـ"التفاوض والتسوية" وليس لـ"دوامة الحقد والمواجهة والعنف". ورأت أن خريطة الطريق ينبغي "إعلانها وتطبيقها على الفور، مع وجوب إحراز تقدم في موازاة ذلك في مجال الأمن وعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي". كما رحب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي بتعيين محمود عباس رئيساً للوزراء في السلطة الفلسطينية، معتبرين أن تعيينه يشكل "مرحلة أساسية أولية"، و"ستعطي عملية السلام دفعاً كبيراً"⁷².

كما عارض الاتحاد الأوروبي بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وانتقده في أكثر من مناسبة، ووافقت بعض دوله على إدانة "إسرائيل" على خلفية بنائها للجدار، حيث صوتت فرنسا وإسبانيا في مجلس الأمن لصالح قرار يدين "إسرائيل" لبنائها الجدار ويدعوها إلى وقف "بنائه وإلغاء قرار البناء"، في حين امتنعت عن التصويت ألمانيا وبريطانيا⁷³. ورأى الاتحاد أن بناء الجدار يقوض جهود إحلال السلام الدولية في المنطقة، ويجعل من المستحيل عملياً التوصل إلى حل للأزمة بإقامة دولتين مستقلتين⁷⁴.

وبعد سقوط مشروع القرار بالفيتو الأمريكي طرح الاتحاد الأوروبي مشروعاً بديلاً على الجمعية العامة يقتصر على دعوة "إسرائيل" إلى وقف بناء الجدار، وصوت الاتحاد لصالح القرار بطبيعة الحال، وحظي هذا القرار غير الملزم بموافقة 144 دولة، وبامتناع 12 دولة عن التصويت، وعارضته أمريكا و"إسرائيل"⁷⁵.



لكن الاتحاد الأوروبي امتنع عن التصويت لصالح قرار يحيل مسألة الجدار إلى محكمة العدل الدولية، ورأى وزير الخارجية البريطاني جاك سترو Jack Straw أن "الجدار غير شرعي"، ولكنه اعتبر أن من غير المناسب طرح هذا الملف أمام محكمة العدل الدولية بما أن الإسرائيليين يرفضون الاعتراف بهذه الهيئة". وإلى مثل هذا الرأي ذهب كل من وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دو فيلبان Dominique De Villepin ووزيرة الخارجية الإسبانية آنا بالاثيو Ana Palacio.⁷⁶

وأيد الاتحاد قرار محكمة العدل الدولية سنة 2004 القاضي بعدم شرعية جدار الفصل العنصري، واعتبرت المفوضية الأوروبية أن المحكمة أيدت وجهة نظر الاتحاد الأوروبي بأن الجدار غير شرعي، وحثت الإسرائيليين على إزالته.⁷⁷

كما أيد الاتحاد الأوروبي خطوات "إسرائيل" أحادية الجانب للانسحاب من غزة، وأعلن خافيير سولانا أثناء زيارته لـ "إسرائيل" في 2005/7/12 عن سعي الاتحاد لتشجيع "إسرائيل" على إتمام خطتها على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، معتبراً ذلك خطوة مهمة على طريق قيام الدولة الفلسطينية، وإذا "ما تحققت جنت أوروبا من ورائها استقراراً في الشرق الأوسط مطلوباً أمنياً واستراتيجياً"⁷⁸. وقال سولانا في مقالة له في 2005/8/20 عن الخطة الإسرائيلية: "تعتبر عملية الانفصال تحدياً كبيراً ولكنها أيضاً فرصة مهمة، وفي حال نجاحها، سيتم إعادة إحياء عملية السلام المتعلقة بما يمكن من العودة إلى المسار التفاوضي وتنفيذ خريطة الطريق"⁷⁹.

كما دعا مارك أوت Marc Otte، الموفد الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط الاتحاد الأوروبي، إلى تنفيذ انسحابات أخرى من الضفة الغربية، شريطة أن يتم ذلك من خلال مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية وليس كإجراء منفرد.⁸⁰

وفي 2005/3/1 عقد مؤتمر في لندن لتفعيل عملية السلام بحضور الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice، ووزراء خارجية أكثر من عشرين دولة. وقال توني بلير



Tony Blair، رئيس الوزراء البريطاني، في كلمته الافتتاحية: ”نحن هنا جميعنا من أجل هدف واحد، هو السعي والعمل على تحقيق رؤية الحل القائمة على دولتين في الشرق الأوسط... دولة إسرائيلية آمنة، ودولة فلسطينية مستقلة، وقابلة للاستمرار... لكن تحقيق أمن إسرائيل يتطلب التزاماً فلسطينياً لوقف عمل المجموعات المسلحة من طريق تعزيز الأجهزة الأمنية“⁸¹. كما ركز البيان الختامي على المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية، والتأكيد على وقف الهجمات الفلسطينية، وجمع سلاح الفصائل الفلسطينية، مع التمسك بمواصلة الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية⁸².

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 أعلنت فرنسا وإيطاليا وإسبانيا مبادرة للسلام تدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وتبادل الأسرى، وإرسال بعثة دولية إلى قطاع غزة، وإلى ”تشكيل حكومة فلسطينية تحظى باعتراف دولي“⁸³.

كما أبدت الدول الأوروبية تردداً في قبول الموافقة على خطة ”إسرائيل“ بترسيم الحدود الدائمة بين الفلسطينيين و”إسرائيل“ من جانب واحد، وقال سفير الاتحاد الأوروبي لدى ”إسرائيل“ راميرو سيرريان-أوزال Ramiro Cibrian-Uzal ”طالما أن الاتحاد لا يعرف تفاصيل الخطة سيكون من الصعب إبداء الموافقة عليها“⁸⁴.

وأعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel قبيل تسلم بلادها رئاسة الاتحاد الأوروبي مع بداية سنة 2007 أنها ستطرح مبادرات أوروبية لحل الصراع في الشرق الأوسط، بحيث تراعي مصالح ”إسرائيل“، وأنها ستشاور ”إسرائيل“ قبل اتخاذ أي قرار يخص الصراع العربي الإسرائيلي، مع تأكيدها على حرص بلادها الشديد على أمن ”إسرائيل“⁸⁵.

ومع بداية سنة 2007 دعا وزير الخارجية الإسباني ميغيل أنخل موراتينوس إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في النصف الأول من سنة 2007 وضم الدول العربية لمجموعة اللجنة الرباعية⁸⁶. وحدد الاتحاد الأوروبي في بيان له في 2007/1/22 إطار التسوية



على أنه ”إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية قابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وباقي الدول المجاورة لها في أمن وسلام“⁸⁷.

كما رسم الاتحاد الأوروبي ملامح توجهاته الاستراتيجية تجاه التسوية في بيان أصدره في 2007/11/25 أي قبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس الدولي للسلام Annapolis Peace Conference، تحت اسم ”بناء دولة للسلام في الشرق الأوسط: استراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي“ (State building for peace: an EU Action Strategy)⁸⁸، وحدد الأسس التي يقوم عليها السلام وهي: الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمبادرة العربية، وخريطة الطريق، والاتفاقات السابقة بين الفلسطينيين و”إسرائيل“. وتدعو استراتيجية الاتحاد إلى قيام اللجنة الرباعية وبمساندة من المجتمع الدولي برعاية عملية السلام⁸⁹.

ودعت الخطة الاستراتيجية الأوروبية إلى ”استمرار التعاون مع الشركاء العرب، والتعهد بالمساعدة طبقاً لنتائج أنابوليس، وإنشاء قوة أمنية عصرية وديموقراطية في الدولة الفلسطينية بالتعاون الكامل مع المنسق الأمني الأمريكي، كما سيضع الاتحاد برامجه ونشاطاته بشكل يساهم في وحدة وتواصل الدولة الفلسطينية بين الضفة وقطاع غزة، والعمل على إيجاد حل لقضية القدس وحل عادل لقضية اللاجئين“⁹⁰.

وبعد انعقاد مؤتمر أنابوليس، وصف سولانا نتائجه بأنها ”إنجاز باهر“، وقال إن الخطة الاستراتيجية التي تبناها الاتحاد هي ”لجعل دور الاتحاد خلاقاً أكثر، وإيجابياً أكثر، وطموحاً أكثر“⁹¹.

وأكد وزير خارجية سلوفينيا ديمتري روبل Dimitrij Rupel، ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي، في بيان وزعه على دول الاتحاد في 2008/1/11، أن ملف السلام في الشرق الأوسط سيكون على قمة أولويات الأجندة السياسية خلال فترة تولي سلوفينيا رئاسة الاتحاد. مضيفاً أن بلاده ستسعى إلى تحقيق التوصيات التي وردت في مؤتمر أنابوليس للسلام⁹².



وفي خطاب لمثلة سلوفينيا الدائمة لدى الأمم المتحدة سانبا ستيجليتش Sanja Stiglic، التي تتولى بلادها رئاسة الاتحاد الأوروبي، ألقته في مجلس الأمن في 2008/3/25؛ أعربت عن قلق الاتحاد الأوروبي من توسيع "إسرائيل" لمستوطناتها، وأكدت على الموقف الأوروبي من أن "المستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية هي غير قانونية، طبقاً للقانون الدولي"، ورأت أن الاستيطان عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام⁹³.

زار وفد برلماني أوروبي قطاع غزة في 2008/11/3، والتقى أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة، وناشد رئيس الوفد كارياكوس تريانتافيليدس Kyriakos Triantafyllides المجتمع الدولي بالضغط على "إسرائيل" للإفراج عن كافة المعتقلين الفلسطينيين، وأشار إلى أن زيارة الوفد لغزة ستعزز من العلاقة بين البرلمان والمجلس التشريعي الفلسطيني. ووجه دعوة رسمية لبحر لزيارة البرلمان الأوروبي، في شهر آذار/ مارس 2009⁹⁴. وعن أعضاء التشريعي الفلسطيني الذين ينتمون لحركة حماس أكد تريانتافيليدس أنه "لا يهمنا من هم ما داموا أعضاء في المجلس التشريعي. نحن لا نسأل إن كانوا أعضاء في حماس أو أعضاء في فتح"⁹⁵.

واتخذ الاتحاد الأوروبي في 2008/12/8 قراراً بتعزيز علاقاته مع "إسرائيل"، مشدداً على ضرورة أن يتم ذلك في موازاة تعزيز الحوار بين الدولة العبرية من جهة والفلسطينيين والدول العربية من جهة أخرى، بغية عدم التأثير سلباً على "التوازن" في عملية السلام. وأكد وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير أن "تعزيز العلاقات مع فلسطين سيأتي تالياً، إلا أن الأمر صعب بعض الشيء مع الفلسطينيين، إذ إن الأمر أكثر تعقيداً في ظلّ عدم وجود دولة"⁹⁶.

كما أعلن خافيير سولانا في 2009/1/29 الدعم الأوروبي للمبادرة العربية للسلام، قائلاً إن "الحل الأفضل للصراع في المنطقة إقامة دولتين (إسرائيلية وفلسطينية) ضمن سياق المبادرة العربية للسلام، وهو ما يدعمه الاتحاد الأوروبي". وقال: "أمل أن



نتمكن في فترة قصيرة أن نعود إلى العملية السياسية لإنهاء الصراع وتحقيق السلام، هو حلم أهالي المنطقة والشعوب الأوروبية⁹⁷. وطالب سولانا "إسرائيل" بالالتزام بتفاهمات "أنابوليس"، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية⁹⁸.

ودعا سولانا مجلس الأمن إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية قائلاً: "بعد موعد نهائي مُحدد سلفاً يجب أن يعلن قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تبنيه لحل إقامة الدولتين". وأضاف أن هذا القرار يجب أن يتضمن ترسيم الحدود، وقضية اللاجئين، والسيادة على مدينة القدس، والترتيبات الأمنية⁹⁹. وفي مبرراته لتفسير هذا الطرح قال سولانا: إن "هناك دافعين هما العولمة والديموغرافيا"، وأكد على ضرورة أن تضع "إسرائيل بعض بيضها في السلة الأوروبية" ولا تترك كل شيء في السلة الأمريكية¹⁰⁰.

غير أن الناطق باسم الخارجية الفرنسية برنار فاليرو Bernard Valero حذر من إعلان دولة فلسطينية من جانب واحد قائلاً: "إن خطوة أحادية الجانب قد تكون مضرة لقيام تلك الدولة التي نتطلع إليها كثيراً"¹⁰¹.

كما أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة وقف "كل أنشطة الاستيطان" في الضفة الغربية والقدس، وأصدر الاتحاد في حزيران/ يونيو، وأيلول/ سبتمبر 2009 بيانين أبدى فيهما "قلقه من استمرار الاستيطان وهدم وإخلاء المنازل بما في ذلك القدس الشرقية"¹⁰².

وفيما يتعلق بمدينة القدس، اتهم تقرير سري للاتحاد الأوروبي "إسرائيل" باستخدام وسائل، كتوسيع المستوطنات، وهدم المنازل، وسياسات الإسكان التمييزية، والحداد العازل في الضفة الغربية، كأداة في سعيها الحثيث "لتنفيذ خطة الضم غير القانوني للقدس الشرقية"¹⁰³.

وفي اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عُقد في بروكسل، ظهر تباين في مواقف دول الاتحاد تجاه وضع مدينة القدس، حيث برزت خلافات رافقت المناقشات الخاصة بالورقة السويدية خلال اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد في 2009/12/8،



فبعد أن كانت الورقة السويدية تنص على أن شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطين، نصّ بيان وزراء الخارجية على أنهم ”يعبرون عن قلقهم تجاه الوضع في القدس الشرقية... ويطالبون كافة الأطراف بالتوقف عن أية ممارسات استفزازية، ويجب أن تؤدي المفاوضات إلى حلّ وضع القدس على أساس أنها عاصمة للدولتين“¹⁰⁴.

2. الدعم الاقتصادي الأوروبي للفلسطينيين بعد اتفاقات

أوسلو:

افتقدت السلطة الفلسطينية منذ قيامها للموارد الأساسية، وبدا واضحاً أنها ستعتمد في معظم حاجاته الأساسية على مواردها من ”إسرائيل“، كما ستعتمد في تغطية نفقاتها على المساعدات المالية، التي تقدمها الدول المانحة الداعمة لعملية السلام، إضافة إلى الاقتطاعات الضريبية، التي تجبها ”إسرائيل“، عن السلع الداخلة لمناطق السلطة¹⁰⁵.

وكان الاتحاد الأوروبي أبرز المانحين للسلطة الفلسطينية منذ قيامها. وأشار الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، في مقال له، إلى أنه ومنذ التوقيع على اتفاقات أوسلو دخل الاتحاد الأوروبي ”في شراكة مع الفلسطينيين من أجل بناء مؤسسات دولتهم، وتم صوغ المساعدة المالية والتقنية إلى حد كبير وفق تصورنا لهذا الهدف“¹⁰⁶.

وبينت دراسة أعدها مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ”ماس“، أن أوروبا سواء كانت مجموعة أم دولة فردية، هي أكبر جهة مانحة للسلطة الفلسطينية، ولقطاع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، إذ توفر 70% من مجموع التمويل المخصص لهذه المنظمات. وأظهرت الدراسة، والتي أعدها الباحثان جوزيف ديفوير Joseph De Voir وعلاء الترتير، أن المساعدات الخارجية للضفة والقطاع زادت أكثر من 600% بين سنتي 1999 و2008، ووصلت قيمتها 3.25 مليار دولار¹⁰⁷.



وجاء في الدراسة أن الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي مع الدول الأعضاء في الاتحاد يشكل ما يقارب 54% من التمويل المقدم من أكبر عشرين جهة مانحة منذ توقيع اتفاقات أو سلو¹⁰⁸.

جدول: أكبر عشرين جهة من الجهات المانحة للصفة الغربية وقطاع غزة حسب الالتزامات والمدفوعات (1994-2008) (بالدولار الأمريكي)¹⁰⁹

الدولة	إجمالي التعهدات	إجمالي المدفوعات	مدى التزام كل دولة بتعهداتها
المفوضية الأوروبية	3,719,401,847	3,230,002,683	87%
الولايات المتحدة الأمريكية	1,203,982,588	1,061,958,817	88%
السعودية	827,755,843	804,228,880	97%
اليابان	777,238,751	714,084,293	92%
المملكة المتحدة	693,259,350	537,018,778	77%
السويد	596,145,732	469,647,898	79%
النرويج	500,243,210	460,583,842	92%
ألمانيا	808,501,952	400,632,219	50%
الإمارات العربية المتحدة	370,994,808	368,422,339	99%
الجزائر	300,004,624	300,004,624	100%
فرنسا	409,204,441	296,412,676	72%
كندا	264,136,825	262,563,216	99%
الكويت	239,274,673	239,274,673	100%
إيطاليا	286,973,587	236,721,432	82%
إسبانيا	252,553,120	227,146,006	90%
البنك الدولي	286,560,467	220,424,931	77%
هولندا	245,695,649	251,613,985	88%
قطر	149,563,561	149,563,561	100%
سويسرا	128,663,334	116,244,385	90%
البنك الإسلامي للتنمية	123,072,884	99,417,066	80%

ملاحظة: النسب مقربة إلى أقرب رقم صحيح.



وبلغ الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية لسنة 2009 حوالي 1,401.7 مليون دولار، أسهمت الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية بمبلغ 433.2 مليون دولار¹¹⁰.

3. التمثيل الأوروبي في اللجنة الرباعية:

تدرك الدول الأوروبية الكبرى في الاتحاد الأوروبي، الدول المحركة للسياسة الخارجية للاتحاد كفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا وإسبانيا، مركزية اهتمام العالم العربي بالقضية الفلسطينية، ومدى التعاطف العربي الشعبي مع القضية الفلسطينية، ونقمتها على "إسرائيل" كدولة معتدية. لذلك حرصت دول الاتحاد الأوروبي على أن لا يكون موقفها الداعم لـ "إسرائيل" استفزازياً للعرب، وعملت على إرضاء طرفي الصراع، ففي خضم التحضير لغزو العراق، تم تشكيل اللجنة الرباعية Quartet في أواخر سنة 2001، ووضع خطة خريطة الطريق Road Map لإرضاء العرب، وإقراراً من الاتحاد الأوروبي بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث إن الاتحاد لا يطرح نفسه منافساً، بل يرى دوره مكماً لدور الولايات المتحدة¹¹¹.

تم تعريف اللجنة الرباعية على صفحة موقع وزارة الخارجية البريطانية الإلكتروني، كالتالي:

اللجنة الرباعية هي عبارة عن تجميع غير رسمي مؤلف من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، وبرز للوجود أواخر سنة 2001. كان الهدف المبدئي لهذه اللجنة مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تطبيق توصيات ميتشل وخطة عمل تينت، وأملها بذلك وضع نهاية للعنف المصاحب للاتفاضة واستئناف عملية السلام¹¹².

وفي 2005/4/14، عُين جيمس ولفنسون James Wolfensohn ممثلاً خاصاً للجنة الرباعية الدولية للمساعدة في الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، بعدما أنهى مهمته كرئيس للبنك الدولي¹¹³. وفي 2007/6/27، تم تعيين رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير مبعوثاً خاصاً للشرق الأوسط في اللجنة الرباعية¹¹⁴.



خلال سنة 2002 أعدت اللجنة الرباعية خطة خريطة الطريق، حيث هيأت هجمات 2001/9/11، التي تعرضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن، المناخ السياسي الملائم لميلاد هذه الخطة، إذ دفعت هذه الظروف الإدارة الأمريكية إلى إنشاء تحالف دولي سخرته لشن حروب على ما يسمى بالإرهاب في العالم. واستغل ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون لشن حرب على الشعب الفلسطيني بنفس الذريعة. إلا أن القسوة التي تعاملت بها الآلة العسكرية الإسرائيلية مع الفلسطينيين أثارت استنكاراً عالمياً واسعاً قاد إلى إطلاق مبادرات أوروبية لإنهاء الأزمة في الشرق الأوسط¹¹⁵.

وفي إطار سعيها لإبقاء سيطرتها الكاملة على المنطقة جاء خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في 2002/6/24، والذي أطلق فيها، ولأول مرة، شعار "دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل"، وذلك استرضاء للجانب العربي ومجاملة للاتحاد الأوروبي وروسيا¹¹⁶.

وشجعت بيانات الترحيب الوزارية في اللجنة الرباعية الصادرة يومي 2002/7/16 و2002/9/17 الإدارة الأمريكية على المضي في جهودها لتبني اللجنة الرباعية لهذه الأفكار عبر صياغتها في مبادرة، وعرضها على اللجنة، في الوقت الذي كان الاتحاد الأوروبي فيه قد أعد صياغة خاصة بالخطة. ومن هنا جاءت صياغة خطة خريطة الطريق لدمج الصياغة الأوروبية بالصياغة الأمريكية لصالح الصياغة الأمريكية المنسقة إسرائيلياً¹¹⁷.

وجاء الإعلان عن النص الرسمي لخريطة الطريق في 2003/4/30، ونشرته وزارة الخارجية الأمريكية. وتُحدّد خريطة الطريق خطوات يجب على الطرفين اتخاذها للتوصل إلى تسوية، والجدول الزمني لاتخاذها تحت رعاية الرباعية الدولية¹¹⁸، وتدعو إلى البدء بمحادثات للتوصل إلى تسوية سلمية نهائية، على ثلاث مراحل، للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية بحلول سنة 2005¹¹⁹.



ورحبت اللجنة الرباعية في اجتماعها في 2002/9/17 بتقرير المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة كاثرين بيرتيني Catherine Bertini وتقريرها لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) حول تأثير الإغلاقات على الشعب الفلسطيني، ودعت "الإسرائيليين والفلسطينيين للتصرف بناء على مسؤولياتهما الخاصة، والتحرك السريع لتحسين الحالة الإنسانية المتدهورة جداً في الضفة الغربية وغزة، بشكل خاص"، وأعلنت أن "اللجنة تعمل بصورة وثيقة مع الأطراف، وعن طريق التشاور مع الجهات الإقليمية الرئيسية لتطبيق ورقة عمل من ثلاث مراحل، تؤدي إلى حل نهائي في غضون ثلاث سنوات"¹²⁰.

ورغبة منها بإعادة تنشيط خطة السلام، المعروفة بخريطة الطريق، أصدرت الرباعية في يوم 2005/5/9 بياناً، بعد اجتماعها في موسكو، كررت فيه التزامها بالحل القائم على الدولتين، وبالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومن بعض مناطق الضفة الغربية. وقال البيان إن الهدف هو التوصل إلى سلام دائم ونهاية للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام 1967، وعبرت اللجنة الرباعية في بيانها عن دعمها للمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بفك الارتباط في قطاع غزة جيمس ولفنسون. وأشارت إلى أن الدولة الفلسطينية المستقبلية يجب أن تكون قادرة على البقاء اقتصادياً ومتواصلة الأراضي، وإنه ينبغي على الأطراف ألا تتخذ أي إجراء من شأنه الإجحاف بقضايا الوضع النهائي للتسوية السلمية المستقبلية. كما عبر البيان عن دعم اللجنة للمجهودات التي يبذلها الفريق في الجيش الأمريكي وليام وورد William Ward في سبيل المساعدة في إصلاح قوات الأمن الفلسطينية وفي التحركات التي يقوم بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس لإشاعة الديمقراطية¹²¹.

في 2006/5/9 انعقدت اللجنة الرباعية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وأصدرت بياناً أكدت فيه مجدداً على ضرورة العمل وفق خريطة الطريق، كما بحثت في طرق وآليات دعم الشعب الفلسطيني والضغط على حماس في نفس الوقت



حتى تستجيب للمطالب الدولية. كما أكد البيان دعم اللجنة للرئيس الفلسطيني محمود عباس وأعربت عن احترامها له، وكرر البيان شروط "إسرائيل" لحماس وهي الاعتراف بـ "إسرائيل" ونبذ العنف وقبول الاتفاقات السابقة. وأكد البيان ضرورة تحويل "إسرائيل" استحقاقات الجمارك الفلسطينية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، والتزام حكومة حماس بمطالب اللجنة الرباعية¹²².

ورفضت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في 2007/2/19 طلباً من بعض الدول الأوروبية من ضمنها فرنسا، في توسيع مهام توني بليز، المبعوث الخاص للجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط، لتشمل مفاوضات السلام لتمكينه من القيام بدور في تسهيل المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وخاصة إنشاء قوة دولية تنشر في الأراضي الفلسطينية. وقالت رايس إن واشنطن مصممة على مواصلة الإمسك بملف السلام الإسرائيلي - الفلسطيني¹²³.

وفي آذار/ مارس 2010، أصدرت الرباعية بياناً كررت فيه إدانتها لعزم "إسرائيل" بناء 1600 وحدة سكنية جديدة في شرقي القدس، ودعت الأطراف إلى تعزيز محادثات السلام غير المباشرة بين "إسرائيل" والفلسطينيين في إطار خطوات لإقامة دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية في غضون 24 شهراً. وأكدت الرباعية أنها "قلقة للغاية بشأن استمرار تدهور الأوضاع في غزة بما في ذلك وضع حقوق الإنسان والوضع الإنساني لسكان قطاع غزة وتؤكد على ضرورة التوصل لحل عاجل لأزمة غزة"¹²⁴.

إثر ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006 وفوز قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، طالبت اللجنة الرباعية في اجتماعها في 2006/3/1، في بيان لها بعد اجتماع وزراء خارجية الأطراف الأعضاء في اللجنة بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، حماس بالاعتراف بـ "إسرائيل"، ونبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وحكومة "إسرائيل"¹²⁵. ثم سارعت اللجنة الرباعية إلى منح حركة حماس مهلة شهرين كي توافق على شروطها مقابل استمرار



الدول المانحة بتمويل السلطة. كما أكدت الرباعية على موقفها عقب توقيع اتفاق مكة، الذي توصلت إليه حركتي فتح وحماس، وأعلنت عن "أملها في أن يؤدي تأسيس الحكومة الجديدة في إنهاء العنف الداخلي وتهدة الأوضاع"¹²⁶. وعلى خلفية فرض اللجنة الرباعية الحصار على الشعب الفلسطيني قدم مبعوث الرباعية جيمس ولفينسون استقالته من الرباعية في نيسان/ أبريل 2006 احتجاجاً على فرض هذا الحصار¹²⁷.

وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة في 2008-2009، كشف ممثل اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط توني بلير عقب لقائه في 2009/1/12 بالرئيس المصري حسني مبارك أنه تم وضع اتفاق إطاري لوقف إطلاق النار في غزة. وقال إن اللجنة الرباعية تسعى إلى تنفيذ استراتيجية جديدة في غزة تقوم على توحيد القطاع مع الضفة الغربية، دون التطرق إلى تفاصيل. وأعرب عن أمله في وقف إطلاق النار، و"التوصل إلى اتفاق دائم ومستمر يتمتع بالمصداقية بين إسرائيل وحركة حماس، حيث نحتاج إلى ضمان عدم تكرار ما حدث مرة أخرى، ونريد أيضاً موقفاً فلسطينياً موحداً وحقيقياً، مما يمهد لإقامة دولة فلسطينية". وأبدى بلير تأييده الكامل للمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار وإعادة الهدوء في غزة وفتح المعابر. ودعا بلير لإنهاء حالة الانقسام بين الفصائل الفلسطينية سريعاً، مؤكداً أن وحدتهم تساعد على إقامة الدولة الفلسطينية¹²⁸.

وحيال التعامل مع حماس قال بلير إن اللجنة ستتعامل مع حماس إذا قبلت بالحل القائم على دولتين، وأكد انه يؤيد دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لتشكيل حكومة وحدة، إلا أنها يجب أن تقوم على "أسس صحيحة" تؤدي إلى الاعتراف بـ"إسرائيل"¹²⁹.

وعقب قيام القوات الخاصة الإسرائيلية باعترض أسطول الحرية Gaza Freedom Flotilla التي كانت تتجه إلى قطاع غزة صرح مايكل ويب Michael Webb، نائب



رئيس ممثلية الاتحاد الأوروبي في موسكو، في مؤتمر صحفي عقده في 2010/6/2 في العاصمة الروسية أن الاتحاد الأوروبي لا ينوي اتخاذ خطوات أحادية الجانب بشأن الوضع الراهن حول "إسرائيل" وقطاع غزة. وأشار ويب إلى أن معالجة كافة مسائل الشرق الأوسط والنظر فيها لن يتما إلا عن طريق لجنة الوساطة الدولية الرباعية، مشدداً على أن الاتحاد الأوروبي لا يتخذ أي خطوات خارج هذا الإطار¹³⁰.

وفي اختتام ندوة حول العلاقات الأوروبية - الإسرائيلية، قال وزير الخارجية الإسباني ميغيل أنخل مورتيнос، إن بوسع الاتحاد الأوروبي أن يبادر إلى شيين لمواكبة سفن المساعدة إلى غزة. الأول مباشر وفوري، "ولدينا القدرة السياسية والأمنية لكي نتقدم من اللجنة الرباعية بخطة ومبادرة عالمية لرفع الحصار عن غزة".

والنقطة الثانية "لدينا قوة أوروبية على الأرض، كانت حتى أمد قريب، تضمن حرية عبور الأشخاص وقوافل المساعدات والبضائع إلى غزة من إسرائيل ومصر، فلماذا لا نفكر بإعادة فتح ميناء غزة، وتشكيل قوة بحرية أوروبية تضمن لإسرائيل منع تهريب الأسلحة، واستقراراً أمنياً، وتضمن لسكان غزة مرور البضائع والمواد الغذائية"¹³¹.

4. قوة المراقبة الأوروبية التي تعرف باسم الوجود الدولي المؤقت في الخليل:

بعد احتلال ما بقي من فلسطين سنة 1967، نشطت القيادة الفلسطينية على الصعيد الدولي لتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني من خطر الاحتلال الإسرائيلي، وتقدمت عدة دول إلى مجلس الأمن بطلب إرسال بعثة تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية الشعب الفلسطيني، وفشلت المحاولات بسبب معارضة "إسرائيل"، التي اعتبرت أن المناطق الفلسطينية التي احتلتها ليست مناطق محتلة، بل مناطق متنازع عليها، ولا سيادة لأحد عليها، وبأنها استولت عليها في حرب دفاعية، ومن ثم يجوز وضع اليد عليها بشكل فعال¹³².



وكانت المرة الوحيدة التي وافقت فيها "إسرائيل" على تواجد دولي فوق الأراضي المحتلة كانت قبولها الوجود الدولي المؤقت في الخليل Temporary International Presence in the City of Hebron (TIPH). وجاءت موافقة "إسرائيل" على مثل هذه القوة للتهرب من احتمال إرسال قوة حماية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك بعد أن أصدر مجلس الأمن القرار 904 سنة 1994، والذي "أكد على الحاجة إلى توفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني"¹³³، وذلك بعدما قام المستوطن باروخ غولدشتاين Baruch Kappel Goldstein بإطلاق النار على المصلين في الحرم الإبراهيمي وقتل 29 مصلياً في 1994/2/25؛ وتزامناً مع إعلان الرئيس ياسر عرفات انسحاب منظمة التحرير من مباحثات السلام إذا لم توافق "إسرائيل" على وجود مراقبين دوليين في الخليل¹³⁴.

وتم توقيع اتفاقية الخليل في القاهرة في 1994/3/31 من قبل رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي أمنون ليبكين شاحاك Amnon Lipkin-Shahak ووزير التعاون الدولي في السلطة الفلسطينية نبيل شعث¹³⁵، مطالبين فيها كلاً من إيطاليا، والدنمارك، والنرويج تزويدهم بمراقبين في التواجد الدولي المؤقت في الخليل. تحددت صلاحيات هذا التواجد بالمساعدة في خلق الاستقرار وإعادة الحياة الطبيعية في المدينة¹³⁶.

وفي 1994/5/8 تم إنشاء البعثة، ولكن، منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق حول تمديد عمل البعثة؛ وعليه، انسحبت البعثة في 1994/8/8. وفي 1995/9/28 تم توقيع اتفاقية أوسلو Oslo 2 Agreement، والتي نادى بإعادة انتشار جزئي للجيش الإسرائيلي من الخليل. كما أنها دعت إلى بعثة تواجد دولي مؤقت في الخليل أخرى يتم إنشاؤها خلال إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الخليل¹³⁷.

وفي 1996/5/12، تم تأسيس بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل الثانية، والتي تكونت آنذاك من أعضاء نرويجيين على أساس استبدالها ببعثة أخرى حال إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في بعض المناطق في الخليل. وعليه، عملت هذه البعثة حتى



تم إعادة الانتشار الجزئي للجيش الإسرائيلي والتي أسست لإنشاء بروتوكول الخليل حول إعادة الانتشار في 1997/1/17¹³⁸.

وفي 1997/1/21، اتفق الفريقان على توقيع اتفاقية التواجد الدولي المؤقت في الخليل والتي دعت كل من: النرويج، إيطاليا، الدنمارك، السويد، سويسرا، وتركيا إلى المشاركة في البعثة وإرسال مراقبين على أن توكل مهمة التنسيق إلى النرويج. كما رسمت الاتفاقية الخطوط العريضة فيما يتعلق بمهام البعثة، وحددت مدة العمل لثلاثة أشهر تجدد لثلاثة أشهر أخرى إذا ما اتفق الفريقان. بالإضافة إلى ذلك، وبموافقة الفريقين، تستطيع البعثة تمديد هذه المدة أو تغيير مجال العمل كما اتفق عليه¹³⁹.

وفي 1997/1/30، وقعت الدول الست المشاركة في البعثة اتفاقية تفاهم على أساس اتفاقية التواجد الدولي المؤقت في أوسلو¹⁴⁰.

تم تعريف بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل على صفحة الموقع الرسمي لهذه البعثة بأنها بعثة مراقبة مدنية تعمل في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية في مجال المراقبة وكتابة التقارير حول أية خروقات تتعلق بالقوانين الدولية أو قوانين حقوق الإنسان، وكذلك الاتفاقيات الدولية والإقليمية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حول مدينة الخليل. وتعتمد البعثة في تمويلها على الدول الست المشاركة في البعثة (النرويج، وإيطاليا، وسويسرا، وتركيا، والدنمارك، والسويد) حيث تقوم هذه الدول بدورها باللجوء إلى استخدام الوسائل والقنوات الدبلوماسية من أجل تعزيز الحوار حول الأوضاع في مدينة الخليل. وقد اتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على أن تكون بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل بعثة محايدة تشاهد ما يجري على الأرض. لا يتمتع أعضاء بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل بأي صلاحيات شرطية أو عسكرية، كما أنهم لا يتدخلون في المنازعات، أو أية أحداث أو نشاطات يقوم بها الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي. ولكن تقوم البعثة بتذكير الجانبين بالتزاماتهم ضمن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، وتعمل على حل المشاكل من خلال الحوار بين الفريقين¹⁴¹.



ولا زالت هذه القوة متواجدة في مدينة الخليل، وهي تكتفي بكتابة التقارير ورفعها للدول المانحة وللجنة الارتباط الفلسطينية - الإسرائيلية ولا علاقة للأمم المتحدة بها. إن تواجد هذه القوات لم يمنع القوات الإسرائيلية من مواصلة اعتداءاتها على الشعب والأراضي الفلسطينية¹⁴².



ثالثاً: مواقف الاتحاد الأوروبي من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية وحكومة حماس

1. مقدمة عن تعامل الاتحاد الأوروبي مع حركات المقاومة الفلسطينية:

يرى الاتحاد الأوروبي أن العمليات التي تنفذها حركات المقاومة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أعمالاً إرهابية ليس لها مبرر، وأنه يقر بحق "إسرائيل" في الدفاع عن أمنها وأمن مواطنيها، كما يعدُّ الاتحاد الأوروبي أن التحريض، والعنف، والإرهاب، يجب أن لا يقف عثرة أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط¹⁴³، هذا ما أكد عليه البيان الصادر عن وزراء خارجية دول الاتحاد في بروكسل في كانون أول/ديسمبر 2001، والذي اعتبرت فيه حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني منظمين إرهابيين، بالإضافة إلى مطالبة وزراء خارجية دول الاتحاد السلطة الفلسطينية بتفكيك هاتين المنظمين وملاحقة الأعضاء فيهما¹⁴⁴. وينتج تلقائياً عن هذا التصنيف الذي وُضعت به المنظمتان قطع العلاقات الدبلوماسية الأوروبية معها.

ولم يقف الاتحاد الأوروبي عند هذا الحد بل تبادى ليصبح قريباً جداً من الموقفين الإسرائيلي والأمريكي تجاه المقاومة الفلسطينية، فقد أعلن وزير خارجية فرنسا دومينيك دو فيلبان بعد اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الذي عقد في بلدة رفا ديل غارد Rafa Del Garde الإيطالية في 2003/9/6، أن دول الاتحاد قررت بالإجماع اعتبار حركة حماس ضمن المنظمات الإرهابية، وتجميد أرصدها في الدول الأوروبية¹⁴⁵.

شاركت حماس في الانتخابات البلدية التي جرت في 2005، وأكد رئيس البرلمان الأوروبي جوزيف بوريل Josep Borrell خلال زيارة له للأراضي الفلسطينية أنه لا توجد لقاءات مع حركة حماس، وأن البرلمان ملتزم بالموقف المعلن تجاه الحركة، الذي لم يطرأ عليه أي تغيير، إلا انه استدرك قائلاً: "إن الاتحاد الأوروبي سيتعامل باحترام مع



من ينتخبه الشعب الفلسطيني¹⁴⁶. وهو ما أكده مبعوث الاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط مارك أوت بقوله: "ما دامت حماس قد شاركت في الانتخابات في الأراضي الفلسطينية فيجب مواجهة الحقيقة، وهي أنهم موجودون وربما يتم انتخاب عدد كبير منهم"، مؤكداً أنه يتعين على "السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية وأمريكا أن تواجه ذلك"¹⁴⁷.

ولم تخف "إسرائيل" خشيتها من وجود حوار بين الاتحاد الأوروبي وحماس، بعد أن حققت الأخيرة فوزاً كاسحاً في الانتخابات البلدية التي جرت سنة 2005، حيث قال وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم Silvan Shalom بأنه يجب أن تعلم كل حكومة أوروبية أو منظمة تقييم اتصالات على مستوى متدن مع حماس أنها تجري حواراً وتضفي شرعية على منظمة تسعى إلى تدمير "إسرائيل"¹⁴⁸. وتأتي هذه التصريحات بعد أن كشف مسؤول أوروبي في حزيران/يونيو 2005 أن "اتصالات دبلوماسية فنية جرت مع حماس لكن ذلك لا يعني تغييراً في موقف الاتحاد الأوروبي تجاه هذه الحركة"¹⁴⁹. وهو ما نفاه القيادي في حماس إسماعيل هنية واصفاً ما يثار حول علاقة الحركة بأوروبا بالمضخمة إعلامياً، موضحاً أن ما حدث مجرد لقاءات مع بعض الأكاديميين ومن يعملون في القنصليات فقط¹⁵⁰.

وضع الاتحاد الأوروبي عدة شروط لإخراج حركة حماس من قائمة الحركات الإرهابية، ويوضح هذه الشروط سفير الاتحاد الأوروبي في "إسرائيل" راميرو سيريان-أوزال في تعليقه لايقاف الاتحاد الأوروبي تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية إثر فوز حماس بالانتخابات التشريعية في 2006، وهذه الشروط هي¹⁵¹:

- جميع وزراء أي حكومة فلسطينية مستقبلية يجب أن يكونوا ملتزمين بنبذ العنف.
- الاعتراف بـ "إسرائيل".
- الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق.

بقي موقف الاتحاد الأوروبي من حركات المقاومة عامة، ومن حماس خاصة على حاله إلى أن لاحت في 2010/5/10 بوادر انفراج في الموقف الأوروبي من حماس، حيث أعلن أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني محمود الرحي أن هناك حراكاً أوروبياً واسعاً لفتح قنوات اتصال مع حماس. ونقل عن مسؤولين أوروبيين قولهم إن الاتحاد الأوروبي نادم على مقاطعة الحركة بعد فوزها بأغلبية برلمانية في انتخابات 2006. وكشف الرحي عن سلسلة لقاءات رسمية وغير رسمية جمعت نواباً من حماس في الضفة الغربية مع مسؤولين أوروبيين، طلبوا خلالها مساعدة الحركة لإيجاد مخرج لأوروبا حتى تتخلص من اشتراطات اللجنة الرباعية¹⁵².

وفي 2010/6/11 دعا مفوض بريطانيا السابق للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كريس باتن دول الاتحاد إلى فتح حوار مع حماس، والمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي فوراً عن قطاع غزة، وعدم السماح للولايات المتحدة باحتكار السياسة الدولية؛ وأنه من دون حماس لن تكون هناك تسوية سلمية، وما ينبغي علينا أن نطلبه من الحركة بسيط، وهو وقف إطلاق النار، وقبول نتائج عملية التسوية في إطار استفتاء فلسطيني، والمساعدة في ضمان إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ووصف الإصرار على قبول حماس بكافة الاتفاقيات السابقة في حين أن "إسرائيل" لا تلتزم بأي شرط من هذا القبيل بأنه أمر غريب¹⁵³. وهو ما عدته حماس على لسان عضو مكتبها السياسي صلاح البردويل تأكيداً على أن "الصمود الذي أبداه الشعب الفلسطيني بقيادة حماس كان له تأثير كبير في احترام العالم هذا الموقف، والبحث عن أساليب لتخفيف الحصار عنه"، وقال: إن "مثل هذه التصريحات تؤكد أن عدم التزام نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية كان خطأً أوروبياً كبيراً، وعاراً لحق بالمجتمع الدولي"¹⁵⁴.



2. موقف الاتحاد الأوروبي من نتائج الانتخابات الفلسطينية في سنة 2006:

شكل قرار حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية في 2006/1/25، تحولاً سياسياً على الساحة الفلسطينية والإقليمية والدولية. ففي حين أن البعض كان يحاول إبعاد حماس عن الحياة السياسية، ربما خوفاً من عرقلة عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الأمر الذي ينطبق على إدارة بوش، و"إسرائيل"¹⁵⁵، اعتبر البعض الآخر أن الحركة دخلت معتركاً يمكن من خلاله إدماجها في العملية السياسية الفلسطينية التي كان عنوانها الرئيس التسوية السلمية مع "إسرائيل"، وذلك بفرض أن حماس تراجع عن مبررات مقاطعتها للانتخابات التشريعية في سنة 1996، وهي اتفاقيات أوسلو على وجه الخصوص، ومن هؤلاء على سبيل المثال كان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي دافع وأيد مشاركة الحركة، ورفض أي فيتو، أو تدخل إسرائيلي لمنع حماس من المشاركة¹⁵⁶. كما أن الاتحاد الأوروبي كان واضحاً برغبته بمشاركة حماس في الانتخابات التشريعية علها تنخرط في الحياة السياسية وتتحلى عن السلاح¹⁵⁷. ومن هنا كان موقف المفوضية الأوروبية التي أعلنته غداة فوز حماس في الانتخابات محدداً واضحاً ومفاده أنها ستعمل مع أي حكومة فلسطينية تلجأ إلى السبل السلمية¹⁵⁸.

ومن منطلق دفع حركة حماس إلى الانخراط في العملية السياسية، استغل الاتحاد الأوروبي قضية المساعدات الاقتصادية للضغط على حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، إذ إن مجلس العلاقات الخارجية والشؤون العامة في الاتحاد الأوروبي أصدر قراراً في 2006/4/10 بوقف المساعدات للحكومة الفلسطينية، وأوقف اتصالاته السياسية بها، إلى حين التزام الحركة بمبادئ السلام كما أقرتها اللجنة الرباعية الدولية¹⁵⁹. أما الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا فقد أعرب في خطاب له أمام البرلمان الأوروبي المنعقد في ستراسبورغ في 2006/4/5، عن خيبة أمله من عدم اعتراف الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس



بمفاهيم التسوية القائمة على نبد العنف، والاعتراف بـ"إسرائيل" وصولاً إلى حل الدولتين. واعتبر أن الشروط الأوروبية هذه هي الوسيلة الوحيدة للحوار مع حماس، مبيناً أن الاتحاد الأوروبي غير راغب بإفشال حكومة حماس، ولكن في المقابل فإن على حماس الاعتراف بشروط الرباعية حول عملية السلام، والعمل على احترام القانون والتداول السلمي للسلطة مما يؤهلها للشراكة السياسية مع المجتمع الدولي¹⁶⁰. والأمر ذاته ركزت عليه بريطانيا التي اعتبرت أن على حماس أن تبذ العنف وتعترف بحق "إسرائيل" في الوجود إن كانت تريد العمل مع المجتمع الدولي، بحسب ما جاء على لسان وزير خارجيتها جاك ستر¹⁶¹.

3. موقف الاتحاد الأوروبي من الحصار على غزة:

بعد أيام قليلة من إعلان فوز حماس، في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006/1/25، دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، بعد لقاء لها برئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس، حماس للموافقة على الاتفاقات لضمان "استمرار المساعدات"¹⁶².

وعزز الاتحاد الأوروبي هذا الموقف بالإعلان عن صرف 120 مليون يورو (8.142 مليون دولار)، لتسديد فواتير المحروقات الفلسطينية المستوردة من "إسرائيل"، ودعم نشاطات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) UNRWA "شريطة عدم وصول هذه الأموال إلى الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس"¹⁶³. ولكن على الرغم من ذلك يعتبر هذا الموقف مخففاً من وطأة الحصار، لأن الحصار يستهدف أن يكون شاملاً ليضغط على حماس أو ليؤدي إلى انهيار الحكومة¹⁶⁴.

واتضح موقف الاتحاد الأوروبي بشكل جلي في القرار الذي أصدره وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذين اجتمعوا في لوكسمبورج في 2006/4/10 حيث أكدوا على تجميد المساعدات المباشرة للسلطة الفلسطينية في تصعيد للعقاب الجماعي



على الخيار الديمقراطي الفلسطيني، وقال خافيير سولانا إن الموقف الأوروبي لا يأتي كمفاجأة لحماس، حيث كرر الاتحاد الأوروبي مراراً ضرورة نبذ العنف، والاعتراف بـ"إسرائيل"، والالتزام بالتعهدات السابقة كشرط لمواصلة تقديم المساعدات الأوروبية. وقال إن سير الأمور كالمعتاد ليس ممكناً لأننا اتفقنا على ذلك منذ فترة من الوقت. مضيفاً: "سنواصل عن كثب مراقبة كيفية تطور الأمور على الأرض واتخاذ ما يلزم". وأشار إلى عدم إمكان إجراء اتصال مباشر مع الحكومة، التي تقودها حركة حماس¹⁶⁵.

كما تأكد هذا التوجه الأوروبي من خلال الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac في اجتماع اللجنة الرباعية في 2006/5/9 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وبعد اجتماع له مع محمود عباس، ويقضي الاقتراح بإنشاء "صندوق إئتماني يديره البنك الدولي لدفع رواتب الموظفين الفلسطينيين"، وهو محاولة لحل المشكلات المعيشية للفلسطينيين دون تسليم الأموال للحكومة التي تقودها حماس، بهدف الضغط عليها لتحقيق الشرط السياسي، وهو الموافقة على الاتفاقات الدولية وفي صلبها الاعتراف بـ"إسرائيل"¹⁶⁶.

تطور اقتراح شيراك ليتحول لموقف أوروبي يقوم على أساس إنشاء ما أطلق عليه اسم "الآلية الدولية المؤقتة" Temporary International Mechanism في حزيران/ يونيو 2006، بهدف إصال الأموال للفلسطينيين عبر البنوك ولكن دون المرور بالحكومة الفلسطينية¹⁶⁷.

وبقيت العقوبات الاقتصادية مفروضة على السلطة الفلسطينية إلى أن أعلن سلام فياض، وزير المالية في حكومة الوحدة الوطنية التي أقالها الرئيس عباس، تشكيل حكومة الطوارئ في 2007/6/17، بتكليف من عباس¹⁶⁸. إذ رحب الاتحاد الأوروبي بهذه الحكومة، وأعلن انتهاء العقوبات الاقتصادية على السلطة¹⁶⁹.

اقتصرت الموقف الأوروبي من حصار غزة على المطالبة بإنهائه وفتح المعابر، والمساعدات الإنسانية، وفي رد على رسالة للنائب جمال الخضري رئيس اللجنة



الشعبية لمواجهة الحصار، دعت مفوضة الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية بينيتا فيريرو فالندر Benita Ferrero-Waldner في 2008/2/20، "إسرائيل" إلى رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر للتخفيف عن كاهل الفلسطينيين هناك. وأعربت عن "قلقها بشأن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة". وأكدت فالندر أن الاتحاد الأوروبي مستمر في العمل لتخفيف معاناة سكان قطاع غزة عبر عدة إجراءات تشمل المساعدات الإنسانية¹⁷⁰.

وطالبت نائبة رئيس البرلمان الأوروبي لويزا مورغانيني Luisa Morgantini في 2008/4/18 بفتح معابر قطاع غزة، وقالت: "لا توجد المزيد من الأعدار أمام الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، إذ يتعين عليهما التدخل على الفور، وبنحو أقوى وأكثر فاعلية لفتح كل حدود غزة فوراً"¹⁷¹.

وإثر الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية، في 2010/5/31، الذي سيرته جهات رافضة للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة في مقدمتها تركيا، وأدى إلى سقوط تسعة ضحايا من الأتراك الذين كانوا على متنه، طالبت وزيرة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاترين آشتون Catherine Ashton السلطات الإسرائيلية بإجراء "تحقيق كامل" حول الهجوم¹⁷². وأكدت أن "الحصار على غزة يجب أن ينتهي". وأعربت عن استعدادها لتكثيف جهود أوروبا لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة¹⁷³.

وطالب رئيس الحكومة الإسبانية خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو Jose Luis Rodriguez Zapatero، الذي يتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، خلال لقاءه الرئيس محمود عباس في 2010/6/12، بصدور "موقف مشترك قوي من الاتحاد" في شأن الوضع في غزة والحصار الذي تفرضه "إسرائيل"، وذكر "بضرورة رفع الحصار عن غزة لأسباب إنسانية"¹⁷⁴.

وفي اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد في لوكسمبورغ في 2010/6/14، أعرب الوزراء عن أسفهم العميق عن الخسائر البشرية التي نتجت عن العملية الإسرائيلية



في المياه الدولية ضد السفن التي كانت مبحرة إلى غزة، وقالوا إن الوضع في غزة لا يمكن أن يستمر، مشددين على أن الاستمرار في سياسة الإغلاق أمر غير مقبول، ومن شأنه أن يأتي بنتائج عكسية على المستوى السياسي. ودعا الوزراء إلى تغيير سريع وجوهري في السياسات يؤدي إلى حل دائم للوضع في غزة، مشددين على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1860، الذي دعا إلى وقف العدوان على قطاع غزة من خلال فتح سريع ومستمر وغير مشروط للمعابر، بما يسمح بمرور المساعدات الإنسانية، والبضائع التجارية، والأشخاص إلى غزة¹⁷⁵.

كما أكد الوزراء على ضرورة التوصل إلى حل يأخذ بالاعتبار المخاوف الإسرائيلية المشروعة في ما يتعلق بالأمن، وهذا يشمل الوقف التام لأعمال العنف، وعمليات تهريب الأسلحة إلى غزة. وأكد الوزراء أن الاتحاد الأوروبي مستعد للمساهمة في تطبيق الآليات التي نص عليها اتفاق سنة 2005 (بشأن المعابر)، بما يسمح بإعادة إعمار غزة وإحياء اقتصادها، مقترحين السماح بدخول منتظم (للسلع) عبر المعابر البرية، وربما عبر البحر، استناداً إلى لائحة السلع الممنوعة، مع ممارسة رقابة صارمة على السلع المستوردة¹⁷⁶.

هذا وتوضح مندوبة السلطة الفلسطينية لدى الاتحاد الأوروبي ليلي شهيد أن التصريحات الأوروبية لا تعني موقفاً موحداً من رفع الحصار عن غزة، وأن هناك دولا، لم تسمها، تعارض فتح المعابر إلى غزة بمشاركة أوروبية، لكونها "تأخذ أوامرها، في القضايا المتصلة بفلسطين، من السفارة الإسرائيلية، وتعتبر نفسها تمثل "إسرائيل"¹⁷⁷.

4. إدارة معبر رفح بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة:

بعد انسحاب "إسرائيل" من قطاع غزة في سنة 2005، بموجب خطة فك الارتباط التي قام بها شارون كان لا بد من وجود آلية تضمن لـ "إسرائيل" عدم استخدام معبر رفح، المعبر الوحيد الذي يربط قطاع غزة بالعالم الخارجي عبر مصر، لتعزيز القدرات



العسكرية لفصائل المقاومة، وخصوصاً المعارضة منها لعملية التسوية مثل حركة حماس وحركة الجهاد. فكان اتفاق المعابر الذي سعت إليه وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس ووقع من قبل السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في 2005/11/15، إذ شكل الوثيقة الأساسية التي تحدد قواعد استخدام معبر رفح بالطريقة ذاتها التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية من حيث التدقيق والمراقبة¹⁷⁸.

وأرادت "إسرائيل" من خلال هذا الاتفاق، أن تضمن قيام السلطة ومصر، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من خلال منسقىها الأمني، بما كانت تقوم به هي من سيطرة مطلقة على المعبر، وذلك بالتنسيق مع مكتب منسق الشؤون العسكرية الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. على أن يكون الاتفاق ساري المفعول لمدة عام واحد فقط من تاريخ بدء تنفيذه¹⁷⁹. ومن الممكن تمديد العمل بالاتفاق لمدة ستة أشهر، إلا إذا ارتضت الأطراف المعنية خلاف ذلك.

كان الاتحاد الأوروبي هو الطرف الثالث في تطبيق الاتفاق، من خلال إيفاد بعثته للمساعدة الحدودية والتي كانت تعرف ببعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح - European Union Border Assistance Mission Rafah (EU BAM Rafah). وقد تمحور دور البعثة، الذي بدأ يوم 2005/11/30، في مراقبة عمليات نقطة العبور الحدودية بين قطاع غزة ومصر، دون أن يكون للبعثة أي وصاية تنفيذية، آخذة بعين الاعتبار الشواغل الأمنية لـ"إسرائيل"، بالتوازي مع ضمان حرية تنقل الفلسطينيين القاطنين في قطاع غزة. وقد بقيت البعثة تقوم بعملها حتى يوم 2007/6/9، مسجلة عبور حوالي 450 ألف مسافر خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من الأحداث الأمنية التي أجبرت البعثة على تجميد مهمتها على معبر رفح، بقيت على أهبة الاستعداد لاستئناف دورها، في انتظار التوصل لحل سياسي للأزمة التي دفعتها إلى تعليق عملها¹⁸⁰. وقد كان من أهداف البعثة تعزيز الثقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، من خلال دقة مراقبة أداء السلطة الفلسطينية، قياساً بما اتفق عليه في اتفاق



المعابر. إضافة إلى مساعدة الطرف الفلسطيني، والمساهمة في البناء المؤسسي، وتنمية القدرات في مجال إدارة الحدود والجمارك¹⁸¹.

وعلى الرغم من أن ظاهر الأمر يوحي بأن معبر رفح أصبح مع بداية تنفيذ اتفاقية المعابر بعيداً عن الاحتلال والتحكم الإسرائيلي، فإن التطبيق العملي أظهر أن "إسرائيل" هي اللاعب الأساسي في تشغيل وعدم تشغيل المعبر، إن كان من خلال المراقبة وحق الاعتراض التي أتاحتها الاتفاقية، والتي تتم عبر التنسيق مع البعثة الأوروبية وليس بشكل مباشر، أو من خلال حجة الإنذارات الأمنية التي كانت تتذرع بها "إسرائيل" لمنع بعثة المراقبة الأوروبية من مغادرة مقر إقامتها في "إسرائيل".

ومما تجدر الإشارة إليه أن البعثة الأوروبية قد تم التجديد لمهمتها من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي في 2010/5/10 لغاية 2011/5/24، وذلك على الرغم من أن مهمتها مجمدة بسبب الانقسام الفلسطيني، وسيطرة حركة حماس على مقاليد السلطة في قطاع غزة. وهو ما يعبر من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي عن الالتزام بعملية السلام في الشرق الأوسط، والعمل على تسهيل الوصول إلى حل نهائي للصراع¹⁸².

وشكلت أزمة المواجهة التي قامت بها القوات الإسرائيلية في 2010/5/31 لايقاف أسطول الحرية فرصة سانحة للاتحاد الأوروبي للقيام من جديد بطرح دور له من خلال خطة لرفع الحصار عن القطاع دون المساس بأمن "إسرائيل". فقد أعلن وزير الخارجية الإسباني ميغيل انخيل موراتينوس في 2010/6/7، في مقابلة مع قناة تي.في.أي. T.V.I. الإسبانية، أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي سيحاولون إعداد مقترح مشترك يهدف لرفع الحصار عن قطاع غزة، يكون فتح معبر رفح ركناً من أركان هذا المقترح. وهو ما أكدته فرنسا، التي اقترحت أن يتولى الاتحاد الأوروبي مراقبة سفن البضائع التي ترغب في التوجه إلى قطاع غزة، وقال وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير: "لقد تولينا في السابق معبر رفح، ويمكننا أن نقترح من جديد أن يراقب الاتحاد الأوروبي والبلدان الأوروبية هذا المعبر بطريقة حازمة جداً"¹⁸³.



ودعا كل من موراتينوس وكوشنير ونظيريهما الإيطالي فرانكو فراتيني Franco Frattini، عبر مقال مشترك، إلى الاستفادة من وجود بعثة مدنية بتصرف الاتحاد الأوروبي قادرة على الانتشار على معبر رفح، وإنهاء معاناة قطاع غزة التي خلفها الحصار، بسبب إغلاق المعابر وخصوصاً معبر رفح¹⁸⁴. علماً أن الرغبة الأوروبية بفتح معابر قطاع غزة، ومن ضمنها معبر رفح، اصطدمت قبل هذه الأحداث برفض إسرائيلي، وأشار كوشنير إلى ذلك خلال تصريحات على هامش اجتماعات وزراء خارجية الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي التي عقدت في 2008/12/2¹⁸⁵.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه المقترحات لاقت ترحيباً من حركة حماس، التي أعلنت على لسان الناطق باسمها فوزي برهوم قبولها بعودة بعثة المراقبة الأوروبية للعمل في معبر رفح¹⁸⁶. وفي المقابل أثارت المقترحات الأوروبية مخاوف السلطة في رام الله، إذ اعتبرت أن أي ترتيب لفك الحصار عن قطاع غزة من خلال ربطه بالعالم الخارجي بمغزل عن الربط مع الضفة الغربية، وإعادة العمل بمعبر رفح دون اتفاق وترتيب وإشراف السلطة الفلسطينية، هو بمثابة تكريس للانقسام الفلسطيني، وبالتالي هدم فكرة قيام دولة فلسطينية. وهو الأمر الذي أكد عليه الرئيس محمود عباس خلال زيارته لواشنطن في 2010/6/9¹⁸⁷. وأكده رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، الذي حذر بشدة من اقتصار رفع الحصار على فتح ممر بحري وفتح معبر رفح مع مصر، مشيراً إلى أن ذلك يؤدي إلى "تكريس انفصال الضفة عن القطاع، ويحول دون تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس"¹⁸⁸. أما صائب عريقات فقد أشار إلى أن تحقيق المصالحة الفلسطينية وتوقيع وثيقة المصالحة المصرية في القاهرة سيقود حتماً إلى إعادة تشغيل معبر رفح¹⁸⁹.



5. موقف الاتحاد الأوروبي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2009/1/18-2008/12/27:

طلبت الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة والذي حصل في الفترة ما بين 2009/1/18-2008/12/27 بـ”وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل والقصف الإسرائيلي على غزة فوراً“، وأدانت الاستخدام غير المتكافئ للقوى¹⁹⁰.

ورأت رئاسة الاتحاد الأوروبي الفرنسية أن العودة إلى التهدئة هو الحل الوحيد لإنهاء الصراع في غزة¹⁹¹، واستضافت لهذا الغرض وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، ومفوضة الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية بنيتا فيريرو فالدнер Benita Ferrero-Waldner. وقالت مصادر فرنسية إن الغرض كان ”التشاور في ما ينبغي عمله لوضع حد للعنف بين ”إسرائيل“ وحماس، وخصوصاً بحث الدور الذي يمكن أن يضطلع به مجلس الأمن. ووصفت المصادر الفرنسية النداء الأوروبي بأنه طلب لـ”هدنة إنسانية“ باعتبار أن وقف النار هو ”أولوية الأولويات“ ما سيسمح بإيصال المساعدات الإنسانية والأدوية إلى سكان قطاع غزة¹⁹².

وأعرب الاتحاد الأوروبي في 2008/12/31، عن خيبة أمله واستيائه لرفض ”إسرائيل“ المبادرة الفرنسية، التي نادى بهدنة لمدة 48 ساعة لإعطاء الفرصة لحماس لوقف إطلاق الصواريخ تجاه ”إسرائيل“، واعتبر متحدث باسم المفوضية أن المقترح كان مخرجاً ملائماً للأزمة المتصاعدة¹⁹³.

ودعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy، في أثناء تواجده في رام الله، إلى وقف لإطلاق النار بين ”إسرائيل“ وحماس في قطاع غزة ”في أقرب وقت ممكن“، موجهاً اللوم أيضاً إلى حماس، معتبراً أنها تتحمل المسؤولية عن معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة¹⁹⁴.



غير أن موقف جمهورية التشيك التي تسلمت رئاسة الاتحاد الأوروبي بداية سنة 2009 من فرنسا، ذهب أبعد من المواقف الأوروبية الأخرى في دعمه لـ "إسرائيل"؛ إذ حمّل وزير الخارجية التشيكي كاريل شوارزنبيرغ Karel Schwarzenberg، حماس مسؤولية التصعيد، ودعا إلى تجاهل "هذه المنظمة" في أي مفاوضات محتملة وتجريدها من السلاح¹⁹⁵. ووصف المتحدث باسم الرئاسة التشيكية ييري بوتيسنيك Jiri Potuznik، العملية الإسرائيلية على قطاع غزة بالدفاعية أكثر منها بالهجومية، غير أن وزير الخارجية شوارزنبيرغ تدارك الموقف، مقرأً بأن تصريحات المتحدث باسم الرئاسة "خطأ فادح"¹⁹⁶.

ودعا خافيير سولانا إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة¹⁹⁷. ورأى سولانا أن المخرج للأزمة في غزة هو تثبيت وقف النار ليصبح دائماً، وأكد استعداد الاتحاد الأوروبي للعمل على إبقاء المعابر مفتوحة بشكل دائم، كما أكد استعداد الاتحاد الأوروبي لتنفيذ اتفاق سنة 2005 بشأن معبر رفح، مشيراً إلى أن الاتفاق قد يحتاج إلى مراجعة، ودعا إلى التعاون في مجال تهريب الأسلحة¹⁹⁸.

ويتلخص موقف الاتحاد الأوروبي بشأن العدوان على غزة من خلال بيان له حول العدوان نص على¹⁹⁹:

أ. "الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ والعمليات العسكرية الإسرائيلية". والملاحظ في صياغة البيانات الأوروبية في مثل هذا الموقف أن النصّ على وقف العمل العسكري الفلسطيني يسبق دائماً النصّ على وقف العمل العسكري الإسرائيلي، ليبدو وكأن العمل العسكري الإسرائيلي هو ردّ فعل على الفعل الفلسطيني.

ب. فتح المعابر الحدودية طبقاً لاتفاقية 2005 الموقعة بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني حرمان حركة حماس من أي دور



لها في تنظيم الحركة على المعابر. ويعني بلغة أخرى استمرار الحصار ما دامت حكومة حماس تدير قطاع غزة.

ج. استعداد الاتحاد لإعادة إرسال مراقبيه إلى معبر رفح، بالتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في تجاهل متعمد لحقيقة أن السلطة الفلسطينية التي يعينها غير متواجدة في القطاع.

د. تقديم المساعدات الإنسانية الفورية.

هـ. تعزيز جهود السلام على أساس "قرارات مؤتمر أنابوليس".

وفي 2009/1/18 شارك زعماء كل من فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وجمهورية التشيك، وغيرهم في القمة التشاورية الدولية بشأن العدوان على قطاع غزة في مدينة شرم الشيخ. وأجمع القادة المشاركون في القمة على ضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار في القطاع²⁰⁰.

وأعلن الاتحاد الأوروبي في مؤتمر شرم الشيخ حول إعادة إعمار غزة عن تقديم مساعدات بمبلغ 436 مليون يورو (554 مليون دولار) لسنة 2009. وأعلنت الحكومة البريطانية عن تخصيص حوالي 43 مليون دولار للمساعدة في جهود إعادة الإعمار²⁰¹.

وأعلن خافيير سولانا في مؤتمر صحفي عقده مع الرئيس محمود عباس عقب اجتماعهما في مدينة رام الله في 2009/2/28، أن أموال إعادة إعمار قطاع غزة سيتم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية، وقال: "لا داعي للبحث عن آلية أخرى تتولى إعادة إعمار قطاع غزة بديلاً عن السلطة الفلسطينية"²⁰².

ودعا الرئيس الفرنسي إلى تحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني لتسهيل عملية إعمار القطاع، وقال إن بلاده "ستدعم الرئيس محمود عباس مالياً لتقديم المساعدة للمتضررين، وستوفر للسلطة الفلسطينية المساعدات الأساسية لدفع المرتبات للموظفين تحت سلطتها"²⁰³.



خاتمة

نححت دول الاتحاد الأوروبي في التعبير عن سياسة واحدة تمثل القواسم المشتركة، مع وجود درجات من الاختلاف تعطي هامشاً للسلوك الخاص لكل دولة تجاه مسار عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، والتي تنوعت بين المؤيد للعب دور فاعل في عملية التسوية، وبين المرهن على الدور الأمريكي، والداعم له.

وحاول الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه لعب دور في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، غير أن الطرفين الإسرائيلي والأمريكي عملاً على تحجيم الدور الأوروبي وتهميشه، واقتصاره على الجانب الخدماتي، من دعم اقتصادي للسلطة الفلسطينية، أو من خلال المشاركة بقوات أمنية للمساعدة على تطبيق الاتفاقيات...

وفي المقابل، فقد تقاطعت المواقف الأوروبية مع المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، إلا في بعض القضايا، وكان ذلك واضحاً في ما يتعلق بجدار الفصل العنصري، ومستوطنات الضفة الغربية...

ويرى الاتحاد الأوروبي أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلاً شاملاً، من خلال قيام دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب مع "إسرائيل"، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أمن "إسرائيل" هو إحدى المنطلقات الاستراتيجية للموقف الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية.

ومن منطلق إدراك الاتحاد الأوروبي أن أمن دوله لم يعد مقتصرًا على بعده الداخلي جاءت فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطة، حيث أصبح مفهوم الأمن الأوروبي يتسع ليشمل مجمل محيطه، مما يعني أن عدم استقرار الدول المجاورة للاتحاد سوف تنعكس آثاره السلبية بشكل واضح ومباشر عليه.

وأمام الواقع الجديد الذي تمر فيه القضية الفلسطينية من تعثر واضحاً لعملية التسوية السلمية، وعجز الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما عن فرض حلول عملية



للقضية الفلسطينية على الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، يمكن التساؤل عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في حل القضية الفلسطينية... وهل سيغير الاتحاد الأوروبي سياسته تجاه بعض الحركات الفلسطينية المقاومة كحركتي حماس والجهاد الإسلامي، ويتوجه للحوار معها كقوى صاعدة لا يمكن تجاوزها على الساحة الفلسطينية، وإلى أي مدى سيمارس دوراً أكثر استقلالاً عن الدور الأمريكي.



الهوامش

1 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) website, The “Marshall Plan” speech at Harvard University, 5/6/1947, http://www.oecd.org/document/10/0,3343,en_2649_201185_1876938_1_1_1_1,00.html

2 OECD website, Organisation for European Economic Co-operation, http://www.oecd.org/document/48/0,3343,en_2649_201185_1876912_1_1_1_1,00.html

3 OECD website, History, http://www.oecd.org/pages/0,3417,en_36734052_36761863_1_1_1_1,00.html

4 بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 421-422.

5 Europa site, Treaty of Maastricht on European Union, http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs/institutional_and_economic_framework/treaties_maastricht_en.htm

6 Europa site, Key facts and figures about Europe and the Europeans, http://europa.eu/abc/keyfigures/index_en.htm,

7 بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي (القراءة والجوار) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 93.

8 عبد الفتاح الرشدان، “العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير”، مجلة دراسات استراتيجية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 12، 1998، ص 29.

9 خضر، أوروبا وفلسطين، ص 432-434.

10 خضر، أوروبا والوطن العربي، ص 94-95.

11 الرشدان، مرجع سابق، ص 29.

12 خضر، أوروبا وفلسطين، ص 437.

13 المرجع نفسه، ص 439.

14 المرجع نفسه، ص 440-441.

15 المرجع نفسه، ص 441.

16 فؤاد نهرا، “قرار السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي في مواجهة قضايا وأزمات الوطن العربي”، في محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 160.

17 خضر، أوروبا وفلسطين، ص 452-456.

18 المرجع نفسه، ص 452-461.

19 الرشدان، مرجع سابق، ص 37.

20 خضر، أوروبا وفلسطين، ص 459-465.



- ²¹ أحمد سعيد نوفل، "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، بالتعاون المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، السنة الثامنة، العدد 25، خريف 2003، ص 45.
- ²² خضر، أوروبا وفلسطين، ص 459-465.
- ²³ المرجع نفسه، ص 459-465.
- ²⁴ هيثم الكيلاني، "رؤية نقدية للمشاركة الأوروبية المتوسطة"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، بالتعاون المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، السنة السادسة، العدد 15، ربيع 2001، ص 21.
- ²⁵ مصطفى العبد الله الكفري، الشراكة المتوسطة، موقع جريدة الحوار المتمدن، العدد 945، 2004/9/3، انظر:
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22891>
- ²⁶ المرجع نفسه.
- ²⁷ نوفل، مرجع سابق، ص 46.
- ²⁸ كمال حداد، إدارة الأزمات الدولية من الأزمة الكوبية إلى الأزمة الجورجية، (تصارع الإرادات وتشابه المسارات) (بيروت: 2010)، ص 74-76.
- ²⁹ المرجع نفسه.
- ³⁰ خضر، أوروبا وفلسطين، ص 514.
- ³¹ Europa site, Treaties Office Database of the European Commission, Euro-Mediterranean Interim Association Agreement on trade and cooperation between the European Community, of the one part, and the Palestine Liberation Organization (PLO) for the benefit of the Palestinian Authority of the West Bank and the Gaza Strip, of the other part, <http://ec.europa.eu/world/agreements/prepareCreateTreatiesWorkspace/treatiesGeneralData.do?step=0&redirect=true&reatyId=254>
- ³² نوفل، مرجع سابق، ص 48.
- ³³ علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (51) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 307.
- ³⁴ Europa site, Euro-Mediterranean Conferences, http://ec.europa.eu/external_relations/euomed/conf/index_en.htm
- ³⁵ محمد حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 363.
- ³⁶ علي الحاج، مرجع سابق، ص 317-318.
- ³⁷ Council of the European Union, Declaration by European Council on the Middle East Peace Process, Florence, 21-22/6/1996, http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/en/ec/032a0002.htm



- 38 عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية (بيروت: مطبعة سيكو، 2001)، ص 138-139.
- 39 حسن ناعفة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 529-530.
- 40 نوفل، مرجع سابق، ص 49.
- 41 خضر، أوروبا وفلسطين، ص 484.
- 42 المرجع نفسه، ص 483-484.
- 43 مخلد مبيضين، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993، مجلة المنارة، المرق، الأردن، جامعة آل البيت، المجلد 13، العدد 4، 2007، ص 22-23، انظر:
- <http://web2.aabu.edu.jo:8080/nara/manar/suportFile/1341.doc>
- 44 خليل حسين، المفاوضات العربية - الإسرائيلية (وقائع وثائق) من 19-10-91 إلى 19-12-92 (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1993)، ص 252-253-254.
- 45 خضر، أوروبا وفلسطين، ص 490-491.
- 46 نهرا، مرجع سابق، ص 175-176.
- 47 عبد الله عبد الله، "قضية القدس في السياسة الخارجية الأوروبية"، ندوة "القدس مفتاح السلام والحرية"، 2005/11/14، انظر:
- <http://www.fateh.net/public/nadwt%20quds/mehwar%206.htm#%C7%E1%E4%CF%E6%C9+%C7%E1%CB%C7%E4%ED%C9>
- 48 الرشيدان، مرجع سابق، ص 47.
- 49 مبيضين، مرجع سابق، ص 22-23.
- 50 علي الحاج، مرجع سابق، ص 310.
- 51 المرجع نفسه.
- 52 ناصيف حتي، "حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 215، 1997، ص 5.
- 53 Council of the European Union, Declaration by European Council on the Middle East Peace Process, Florence, 21-22/6/1996,
- http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/en/ec/032a0002.htm
- 54 علي الحاج، مرجع سابق، ص 311-312.
- 55 المرجع نفسه، ص 312-313.
- 56 خضر، أوروبا وفلسطين، ص 507.
- 57 المرجع نفسه، ص 508.
- 58 المرجع نفسه، ص 512.



⁵⁹ المرجع نفسه، ص 512 و516-518؛

And Europa site, Treaties Office Database of the European Commission, Euro-Mediterranean Interim Association Agreement on trade and cooperation between the European Community, of the one part, and the Palestine Liberation Organization (PLO) for the benefit of the Palestinian Authority of the West Bank and the Gaza Strip, of the other part, <http://ec.europa.eu/world/agreements/prepareCreateTreatiesWorkspace/treatiesGeneralData.do?step=0&redirect=true&treatyId=254>

⁶⁰ خضر، أوروبا وفلسطين، ص 525-526.

⁶¹ عصام حمدان محمد بني فضل، "دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م-2007م)"، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس- فلسطين، انظر: <http://www.najah.edu/thesis/694.pdf>

⁶² خضر، أوروبا وفلسطين، ص 538-539.

⁶³ المرجع نفسه، ص 539.

⁶⁴ علي الحاج، مرجع سابق، ص 314.

⁶⁵ خضر، أوروبا وفلسطين، ص 545.

⁶⁶ بني فضل، مرجع سابق.

⁶⁷ ورقة موراتينوس: مقترحات الحل النهائي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، موقع لبنان الآن، انظر:

<http://www.nowlebanon.com/Library/Files/ArabicDocumentation/MA-Moratinos.pdf>

⁶⁸ بني فضل، مرجع سابق.

⁶⁹ جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2002/4/3.

⁷⁰ The Ayalon-Nusseibeh Plan (The "People's Choice") 27/7/2002, The Jewish Virtual Library,

<http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/peoplesvoiceplan.html>

⁷¹ معتصم حمادة، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)، 2007/5/15، انظر:

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=18&CatId=96&table=studies

⁷² مركز الإعلام الفلسطيني - PMC، 2003/3/22، انظر:

<http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=828&cat=2&opt=1>

⁷³ الموقف الدولي من جدار الفصل الإسرائيلي، موقع الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6ABFE7DB-5A3A-47CE-8423-087245624EE3.htm>

⁷⁴ بلال الشويكي، "الجدار الفاصل، الدوافع والآثار"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن، انظر:

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-j.htm

⁷⁵ الموقف الدولي من جدار الفصل الإسرائيلي، الجزيرة.نت.

⁷⁶ المرجع نفسه.



European commission, 2597th Council Meeting, General Affairs and External Relations, External Relations, Brussels, 12-13/7/2004,

<http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=PRES/04/216&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en>

77 محمد عبد العاطي، الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2005/7/31، انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237-AFE3-4B6D-9D40-984F4DA423C2.htm>

78 عبد الحكيم حلاسه، "الدور الأوروبي في عملية التسوية، الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب (فك الارتباط) وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، مركز التخطيط الفلسطيني، السنة 6، العدد 22، أبريل/ يونيو 2006، انظر: http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_2.htm#_edn4

80 جريدة الوطن، قطر، 2005/8/28.

81 جريدة النهار، بيروت، 2005/3/2.

82 جريدة الوطن، السعودية، 2005/3/2.

83 جريدة الحياة، لندن، 2006/11/17.

84 جريدة القدس العربي، لندن، 2006/5/15.

85 سمير عواد، أعباء الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي، جريدة العرب العالمية، لندن، 2006/12/19.

86 جريدة السفير، بيروت، 2007/1/13، ووكالة معا الإخبارية، 2007/1/11، انظر:

<http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=52735>

87 جريدة الأخبار، بيروت، 2007/1/23.

88 European Jewish Press, Full text of EU document: "State building for peace in the Middle East: an EU Action Strategy":

http://www.ejpress.org/article/eu_and_annapolis_summit_/22040

89 وليد عبد الحكي "القضية الفلسطينية والوضع الدولي"، في محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 253.

90 المرجع نفسه.

91 المرجع نفسه.

92 الوطن، السعودية، 2008/1/12.

93 Slovenian Presidency of the EU 2008, Statements in International Organisations, United Nations - Security Council: Open debate on the situation in the Middle East, including the Palestinian question (New York), 25/3/2008,

http://www.eu2008.si/en/News_and_Documents/Statements_in_International_Organisations/March/0325MZZpalestinaSC.html

94 القدس العربي، 2008/11/4.

95 وكالة رويترز، 2008/11/3، انظر:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE4A211R20081103>



- ⁹⁶ الحياة، 2008/12/10.
- ⁹⁷ جريدة الغد، الأردن، 2009/1/29.
- ⁹⁸ جريدة عكاظ، جدة، 2009/4/12.
- ⁹⁹ رويترز، 2009/7/12، انظر:
- <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE56B0FQ20090712>
- ¹⁰⁰ Haaretz Newspaper, 23/10/2009, <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1123034.html>
- ¹⁰¹ الحياة، 2009/11/17.
- ¹⁰² Council of the European Union, Press Release, 2951st Council meeting, General Affairs and External Relations, Luxembourg, 15-16/6/2009, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/gena/108525.pdf; & Council of the European Union, Declaration by the Presidency on behalf of the EU on Israeli settlements, Brussels, 9/9/2009, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/cfsp/109980.pdf
- ¹⁰³ The Guardian Newspaper, 7/3/2009, <http://www.guardian.co.uk/world/2009/mar/07/israel-palestine-eu-report-jerusalem>
- ¹⁰⁴ الشرق الأوسط، 2009/12/9؛
- And see Council of the European Union, Council conclusions on the Middle East Peace Process, 2985th Foreign Affairs Council meeting, Brussels, 8/12/2009, <http://consilium.europa.eu/uedocs/NewsWord/EN/foraff/111829.doc>
- ¹⁰⁵ ماجد كيالي، الاقتصاد الفلسطيني ومعضلة الاعتماد على الخارج، الجزيرة.نت، 2008/7/29، انظر:
- http://aljazeera.net/NR/exeres/29573A7F-FF2E-43C9-81C1-12686A3F5CC5.htm#wbc_purpose=b
- ¹⁰⁶ خافيير سولانا، دعم أوروبي غير منقطع للشعب الفلسطيني، الحياة، 2006/4/24.
- ¹⁰⁷ جوزيف ديفوير وعلاء الترتير، "تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1999-2008"، مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، انظر:
- <http://www.ndc.ps/uploads/File/Researches/Tracking%20Donor%20Fund%20Ar.pdf>
- ¹⁰⁸ المرجع نفسه.
- ¹⁰⁹ المرجع نفسه.
- ¹¹⁰ موقع وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، انظر:
- http://www.pmf.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/02/table7_arb.pdf
- ¹¹¹ حلاسه، الدور الأوروبي في عملية التسوية.
- ¹¹² المرجع نفسه.
- ¹¹³ جريدة الرياض، 2005/4/15.



- <http://newsforums.bbc.co.uk/ws/es/thread.jspa?sortBy=1&forumID=3365>¹¹⁴
and BBC website, 26/6/2007,
- 115 خارطة الطريق، الجزيرة.نت، 2005/3/20، انظر:
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC305C2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207.htm>
- 116 المرجع نفسه.
- 117 المرجع نفسه.
- 118 موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر:
- <http://www.altawasul.com/MFAAR/important+documents/roadmap+plan/>
119 خارطة الطريق، الجزيرة.نت، 2005/3/20.
- 120 Communiqué issued by the Quartet at New York, 17/9/2002,
- <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/54C9E0A5F8CCBD2B85256C3700653EA4>
America.gov website, 10/5/2005,¹²¹
- <http://www.america.gov/st/washfile-english/2005/May/20050509173844cpataruk0.7198297.html>
- 122 عبد الله الأشعل، مضمون عملية السلام... في ضوء أعمال اللجنة الرباعية وخطة أوامرت، جريدة الثورة، سورية، 2006/6/5.
- 123 الشرق الأوسط، 2007/2/20.
- 124 جريدة القدس، فلسطين، 2010/3/19.
- 125 حلاسه، الدور الأوروبي في عملية التسوية.
- 126 بيان للجنة الرباعية حول عملية السلام في الشرق الأوسط، إذاعة الأمم المتحدة - القسم العربي،
2007/3/22، انظر: <http://www.un.org/av/radio/ar/detail/5021.html>
- 127 حلاسه، الدور الأوروبي في عملية التسوية.
- 128 جريدة الوطن السعودية، 2009/1/13.
- 129 جريدة أخبار الخليج، البحرين، 2009/1/22.
- 130 وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، 2010/6/2.
- 131 السفير، 2010/6/7.
- 132 عبد الحكيم حلاسه، حول الحماية الدولية للفلسطينيين، مركز التخطيط الفلسطيني، 2006/1/16،
انظر:
- <http://www.oppc.pna.net/mag/%20mag2/p7-2.htm>
- 133 حلاسه، حول الحماية الدولية للفلسطينيين.
- 134 تأسيس بعثة التواجد الدولي المؤقت، موقع التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل، انظر:
- http://www.tiph.org/ar/About_TIPH/The_establishment_of_TIPH/
- 135 حلاسه، حول الحماية الدولية للفلسطينيين.
- 136 تأسيس بعثة التواجد الدولي المؤقت، موقع التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل.
- 137 المرجع نفسه.
- 138 المرجع نفسه.



- 139 المرجع نفسه.
- 140 المرجع نفسه.
- 141 المرجع نفسه.
- 142 حلاسه، حول الحماية الدولية للفلسطينيين.
- 143 بني فضل، مرجع سابق.
- 144 وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2001/12/12، انظر:
<http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1213646>
- 145 نوفل، مرجع سابق، ص 54.
- 146 وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2005/6/30. انظر: <http://www.qudspress.com/>
- 147 موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2005/7/1، انظر:
http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/2005/july05/1_7/details.htm#1
- 148 جريدة البيان، دبي، 2005/7/5.
- 149 الغد، 2005/7/13.
- 150 جريدة الأيام، رام الله، 2005/7/2.
- 151 موقع عرب 48، 2006/1/31، انظر:
<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=54&id=34521>
- 152 الجزيرة.نت، 2010/5/10، انظر:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FA10C688-E27D-4075-95AC-CA62F846B253.htm>
- 153 المركز الفلسطيني للإعلام، 2010/6/13، انظر:
<http://www.palestineinfo.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7fS%2bg1yRjL32flVaq6bzMceiSqM1dOOCzkuFuxend0mCf2UcYPfy19ZCv6JFWM0pMY6puJBOrdlu%2b%2b2tjBnlqFybyq1aHiR%-2bCcItZpyFJa8rQ%3d>
- 154 الحياة، 2010/6/13.
- 155 راند نعيمات، "القضية الفلسطينية والوضع الدولي"، في محسن صالح وبشير موسى نافع (محرران)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 147؛ ويسر الزعاطرة، موقف شارون من مشاركة حماس في الانتخابات، الجزيرة.نت، 2008/1/12، انظر:
http://aljazeera.net/NR/exeres/E7438665-8CE7-4DD6-BF6E-3BFB37F4B634.htm#wbc_purpose=%5C
- 156 البيان، 2005/9/19.
- 157 الشرق الأوسط، 2001/9/19.
- 158 شبكة النبا المعلوماتية، 2006/1/27، انظر: <http://www.annabaa.org/nbanews/54/031.htm>



¹⁵⁹ وليد عبد الحفي، "القضية الفلسطينية والوضع الدولي"، في محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 212.

See: Speech by JAVIER SOLANA, Appearance before the European Parliament, 160 Strasbourg, 5/4/2006 in:

http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/discours/89164.pdf

¹⁶¹ شبكة النبا المعلوماتية، 2006/1/27.

¹⁶² الشرق الأوسط، 2006/1/31.

¹⁶³ السفير، 2006/2/28.

¹⁶⁴ عبد الحفي، "القضية الفلسطينية والوضع الدولي"، ص 212.

¹⁶⁵ جريدة الخليج، الشارقة، 2006/4/11.

¹⁶⁶ عبد الحفي، "القضية الفلسطينية والوضع الدولي"، ص 212.

¹⁶⁷ المرجع نفسه.

¹⁶⁸ الشرق الأوسط، 2007/6/18.

¹⁶⁹ جريدة الوطن، السعودية، 2007/6/19.

¹⁷⁰ جريدة الدستور، الأردن، 2008/2/21.

¹⁷¹ جريدة الجريدة، الكويت، 2008/4/19.

¹⁷² الدستور، 2010/6/1.

¹⁷³ الخليج، الشارقة، 2010/6/2.

¹⁷⁴ الحياة، 2010/6/13.

¹⁷⁵ السفير، 2010/6/15.

¹⁷⁶ المرجع نفسه.

¹⁷⁷ السفير، 2010/6/10.

¹⁷⁸ Israel-Palestinian Authority agreement on movement and access and Agreed Principles for Rafah Crossing, U.S. Department of State, Diplomacy in Action, See: <http://www.state.gov/s/l/2005/87237.htm>

¹⁷⁹ الجزيرة.نت، 2010/1/6، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9378A77B-086D-45E4-A0CD-BB4B7F1AA05E.htm>

¹⁸⁰ موقع بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح، انظر: <http://www.eubam-rafah.eu/ar/node/2358>

¹⁸¹ موقع بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح، انظر:

<http://www.eubam-rafah.eu/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D8%A7%D9%8A%D8%A9>

¹⁸² موقع بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح، انظر:

<http://www.eubam-rafah.eu/ar/content>



- 183 موقع بي بي سي، 2010/6/7، انظر: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/06/100607_moratinos_gaza_tc2.shtml
- 184 ميغيل انخيل موراتينوس، وبرنار كوشنير، وفرانكو فراتيني، غزة بعد المأساة، موقع "فرانس ديبلوماسي"، وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، 2010/6/11، انظر: <http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/article1115.html?lang=ar>
- 185 الخليج، الشارقة، 2008/12/3.
- 186 جريدة القدس، القدس، 2010/6/8.
- 187 الحياة، 2010/6/9.
- 188 الحياة، 2010/6/11.
- 189 وكالة أنباء شينخوا، 2010/5/17، انظر: http://arabic.news.cn/arabic/2010-05/18/c_13300186.htm
- 190 الشرق الأوسط، 2008/12/28.
- 191 الشرق الأوسط، 2008/12/29.
- 192 الشرق الأوسط، 2008/12/31.
- 193 الوطن، السعودية، 2009/1/1.
- 194 الشرق الأوسط، 2009/1/6.
- 195 الجزيرة نت، 2008/12/31، انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9E7A192-6FFC-455B-BBB6-E0120C88736D.htm>
- 196 الخليج، الشارقة، 2009/1/5.
- 197 الشرق الأوسط، 2008/12/28.
- 198 الحياة، 2009/1/25.
- 199 وليد عبد الحي، "القضية الفلسطينية والوضع الدولي"، في محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 210، وانظر أيضاً:
- Statement by the European Union on the Situation in the Middle East, The Ministry of Foreign Affairs, Paris, 30/12/2008, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/105082/pdf
- 200 الحياة، 2009/1/19.
- 201 الشرق الأوسط، 2009/3/2.
- 202 الغد، 2009/3/1.
- 203 جريدة الشرق، قطر، 2009/3/3.

هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على الأحداث والتطورات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي أسهمت في بلورة فكرة إنشاء الاتحاد الأوروبي، والمواقف الأوروبية من القضية الفلسطينية منذ سنة 1917، واختلافها في التأثير على القضية الفلسطينية، وفكرة الشراكة الأورو-متوسطية، والدافع إلى ذلك، ويعرج على السياسة الأوروبية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، ومدى ارتباطها بالسياسة الأمريكية، والمصالح الأوروبية من العملية السلمية في الشرق الأوسط، ومن ثم يعرض التقرير للإسهامات الأوروبية في عملية التسوية منذ مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991 حتى نهاية سنة 2009، ويتحدث التقرير عن مواقف الاتحاد الأوروبي من التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية، ومن الانتخابات الفلسطينية سنة 2006 التي فازت فيها حركة حماس. كما يبين موقف الاتحاد الأوروبي من الحصار على غزة، ومن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008/12/27-2009/1/18.

وهذا التقرير هو الإصدار السادس عشر من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة بإعدادها، وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمناهجين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: +961 1 803 644 | فاكس: +961 1 803 643
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

